الجامعة العربية الأمريكية

كلية الدراسات العليا

التقاضي الإلكتروني في فلسطين
وأثره على الحق في اللجوء إلى القضاء

إعداد

سماح خالد صالح عابدين

إشراف

د. أحمد حسني الأشقر

تم تقديم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في تخصص
القانون الإداري والنظام الدستوري
2024/ 8

©الجامعة العربية الأمريكية-2024. جميع حقوق الطبع محفوظة.

إجازة الرسالة

التقاضي الإلكتروني في فلسطين
وأثره على الحق في اللجوء إلى القضاء

إعداد

سماح خالد صالح عابدين

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 29.8.2024 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
1. د. أحمد الأشقر	مشرفاً ورئيساً	
2. د. محمد جرادات	ممتحناً داخلياً	
3. د. حسن سليم	ممتحناً خارجياً	

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة الموسومة:

التقاضي الإلكتروني في فلسطين وأثره على الحق في اللجوء إلى القضاء

أقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة علمية أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: سماح خالد صالح عابدين.

الرقم الجامعي: 202216429

التوقيع: سماح عابدين.

تاريخ تسليم النسخة النهائية من الرسالة: 19.8.2025

الإهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً على البدء والختام؛ ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

بعد تعب ومشـقة دامت سـنتان في سـبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات وسـهر ليالٍ، ومن بعدها أصـبح عنائي اليوم للعين قرة، ها أنا اليوم أقف لمناقشـة أطروحة الماجسـتير اقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضـى ولك الحمد إذا رضـيت ولك الحمد بعد الرضـا لتوفيقك إيّاي على إتمام هذا النجاح وتحقيق الحلم.

وبكل فخر وحب أهدي ثمرة نجاحي هذه

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب.. من دعمني بلا حدود.. إلى مَنْ علمني أنَّ الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة.. داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي

والدي

إلى مَنْ جعل الله الجنة تحت أقدامها.. واحتضـنني قلبها قبل يديها، وسـهّلت لي الشـدائد بدعائها، إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي

والدتي

إلى مَنْ سـاندوني بكل حبٍّ عند ضـعفي ...وأزاحوا عن طريقي المتاعب ممهدين لي الطريق.. زارعين الثقة والإصرار بداخلي.. إلى مَنْ شدَّ الله بهم عضدي فكانوا خير معين

إخواني

ومسـك الختام ضـلعي الثابت.. وأمان أيامي ملهمي.. إلى مَنْ شـددت به أزري.. فكان لي ينبوع أرتوي منه.. إلى خيرة أيامي وصفتها.. إلى قرة عيني

سماح خالد صالح عابدين

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا وشفيعنا محمد صلَّ الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد،،،

الحق سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾[1]

وقال رسوله ﷺ: "لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشكُرُ النَّاسَ"

أحمد الله حمداً كثيراً وأشكره الذي أعانني على إتمام هذا الجهد المتواضع...وقدرني على الوصول إلى هذه الدرجة العلمية...ويسعدني بعد إنجاز هذه الرسالة العلمية أن أذسب الفضل إلى أهله... وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الجامعة العربية الأمريكية...التي وفرت لي المناخ العلميّ لاستكمال دراستي أَدام اللهُ هذا الصرح ونفع به طلاب العلم.. كما أجزي الشكر والتقدير للفاضل الدكتور أحمد الأشقر الذي أكرمني بالإشراف على رسالتي، الذي مدَّ يد العون فكان نعم المعين.

ولا يفوتني شكر مَنْ لهم الفضل الأساتذة الأفاضل الذين فاضوا عليّ من فضلهم وعلمهم وتفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة ممثلة بالدكتور محمد جرادات.. والدكتور حسن سليم... بارك الله فيهم.

أساتذتي الأكارم في الجامعة العربية الأمريكية، لكم كل الشكر والتقدير... إنْ أصبت فبتوفيق من الله وفضله...وإنْ أخطأت فمن نفسي، وكلنا بشر، وأشكر الله عز وجل على ما حباني به.

لكم مني جميعاً وافر التقدير والاحترام

الباحثة

[1] سورة ابراهيم، الآية 7.

الملخص

يُعدُّ التقاضـــي الإلكتروني أسـلوباً حديثاً تشـهده قطاعات العدالة المعاصـرة بشـكل قانوني ومقر تشـريعياً، حيث يقوم بالأسـاس على الاسـتفادة القصـوى من وسـائل الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات وجميع الوسائط الإلكترونية وتطويعها لصالح السلطة القضائية.

إلا أنَّ اللجوء إلى اعتماد التقاضي الإلكتروني يواجه بعض الاستهجان نظراً لحداثة المفهوم وعدم تخيل الخروج من بوتقة الإجراءات التقليدية، لذلك يهدف الباحث من خلال دراسته تحديد ماهية التقاضي الإلكتروني، وإبراز المقومات والأُسس لتبني نظامٍ قضائيٍّ إلكترونيٍّ مُعزِّزاً ذلك بأثر هذا النظام على حق المواطن باللجوء إلى القضـاء، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصـفي التحليلي بوصـف الظاهرة وتحليل مدى إمكانية استبدال الإجراءات التقليدية بالحضور الشخصي لقاعة المحكمة، إلى حضور مرئي من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

وبنتيجة البحث توصل الباحث إلى وجود فراغ تشريعيٍّ يحول دون تطبيق التقاضي الإلكتروني، رغم أَنَ فلسطين أَحوج ما تكون إلى تطبيقه للتغلب على العقبات التي يخلقها الوضع الجيوسياسي في الأراضي المحتلة، نظراً لكونه يسـمح للقضـاة بنظر الدعاوى ومباشـرة إجراءاتها عبر وسـائل إلكترونية حديثة، ويمكّن المتقاضـين من حضـور جلسـاتهم ومباشـرتها والاطلاع على كافة البينات المقدمة فيها من أماكن تواجدهم دون الحاجة لزيارة المحاكم.

وتوصـي الباحثة من خلال دراسته مواكبة التطور التكنولوجي والاستفادة من التجارب التي خاضـتها الدول بتطوير نظامها القضـائي وتطبيق إجراءات التقاضـي الإلكتروني تعزيزاً لحق المواطنين باللجوء إلى القضاء وتعديل ما يلزم من قوانين إجرائية لتحقيق تلك الغاية.

الكلمات الافتتاحية: التقاضـــي الإلكتروني، التطور التكنولوجي في قطاع العدالة، مواجهة عقبات التقاضي.

فهرس المحتويات

إجازة الرسالة ..... أ

الإقرار ..... ب

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الملخص ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

مقدمة 1

أولاً: أهمية الدراسة 2

ثانياً: مشكلة الدراسة 3

ثالثاً: أهداف الدراسة 3

رابعاً: منهجية الدراسة 3

خامساً: الدراسات السابقة 4

الفصل الأول: ماهية التقاضي الالكتروني 6

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الالـكتروني 6

المطلب الأول: المقصود بالتقاضي الإلكتروني 7

الفرع الأول: التقاضي الإلكتروني لغةً 7

الفرع الثاني: التقاضي الإلكتروني فقهاً 8

المطلب الثاني: سمات التقاضي الالكتروني 10

الفرع الأول: السمات المتعلقة بالأمور اللوجستية 10

الفرع الثاني: مستجدات استخدام التقاضي الإلكتروني 13

المبحث الثاني: ركائز قيام نظام تقاضي إلكتروني 21

المطلب الأول: الركائز التشريعية..... 22
الفرع الأول: التشريع..... 22
الفرع الثاني: المتطلبات التقنية لتفعيل التقاضي الإلكتروني..... 24
المطلب الثاني: تطبيقات معاصرة على التقاضي الإلكتروني..... 26
الفرع الأول: التجارب الأجنبية في تطبيق التقاضي الإلكتروني..... 26
الفرع الثاني: التجارب العربية في تطبيق التقاضي الإلكتروني..... 30
الفصل الثاني: دور التقاضي الإلكتروني في تعزيز الضمانات الدستورية..... 33
المبحث الأول: الإطار القانوني لضمانات التقاضي..... 34
المطلب الأول: الأساس القانوني لحق اللجوء إلى القضاء..... 34
الفرع الأول: حق اللجوء إلى القضاء وفقاً للمواثيق الدولية..... 34
الفرع الثاني: حق اللجوء إلى القضاء وفقاً لمواضع النص في القانون الأساسي الفلسطيني..... 36
المطلب الثاني: ضمانات يعززها التقاضي الإلكتروني..... 38
الفرع الأول: أَثر التقاضي الالكتروني في حق اللجوء إلى القضاء..... 38
الفرع الثاني: تأثير التحول الرقمي على ضمانات التقاضي الأساسية..... 40
المبحث الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني..... 44
المطلب الأول: إقامة الدعوى..... 45
الفرع الأول: قيد الدعوى إلكترونياً..... 45
الفرع الثاني: تبليغ أطراف الدعوى..... 50
المطلب الثاني: البت في الدعوى..... 52
الفرع الأول: الجلسات الإلكترونية..... 52
الفرع الثاني: تقديم البينات إلكترونياً..... 54
الخاتمة..... 58

النتائج 58
التوصيات 59
قائمة المصادر والمراجع..... 60
Abstract..... 71

مقدمة

ليس جدلاً إلقاء الثورة الرقمية بظلالها على مناحي الحياة كافة بما فيها المجال القانوني بشـــكل عام، وعلى القضـاء بشـكل خاص الذي يعتبر تطويره من أسـمى الأهداف التي تسـعى إليها جميع الدول، من خلال نظام قضـائيٍ متين، إذ تظهر هذه المتانة في المحافظة على المبادئ القضـائية الدسـتورية، وردِّ الحقوق لأصحابها بوقت قياسي.

لذا أصـبح اسـتخدام وسـائل الاتصـالات وتكنولوجية المعلومات في المنظومة القضـائية ضـرورة حتمية لا مفرَّ منها، فلا يمكن الإبقاء على الأسـاليب التقليدية المتبعة في إجراءات التقاضـي التي تحدُّ من تحقيق العدالة الناجزة، بينما العالم بأسـره يتجه نحو نهج جديد بإجراءات التقاضـي من خلال تسـخير التكنولوجية الرقمية وكل ما ينبثق عنها لتطوير قطاع العدالة.

ولا تزال جهود المؤسسة القضائية في مجال تطوير قطاع العدالة الإلكترونية وليدة المرحلة نظراً لوجود العديد من الإكراهات التي تحول دون اسـتغلال التطور التكنولوجي والتقني، وإدخال وسـائل الاتصالات الحديثة في إجراءات التقاضي والاستفادة من المزايا لهذه التقنيات، وتخفيف العبء عن الكادر البشري الذي يعاني الأمرين لإتمام إجراءات بعض القضايا المطروحة أمام القضاء منذ سنوات.

وبما أنَّ العنصـر البشـري أهم رأس مالٍ لإنجاح أيِّ مشـروع وطنيٍ باعتباره المحرك الأسـاسـي لعجلة التقدم والتطور المستمرين، فلا بدَّ من توفير السبل التي تساهم في إتمامه المهام الواقعة على عاتقه في إطار الوظيفة العامة، فيجب على الجهات المختصـة توفير التشـريعات التي تقنن اسـتغلال التقنيات الرقمية ضمن إجراءات التقاضي، ولا يقتصر الأمر على تشريع بل يتعدى ذلك لضرورة توفير التدريبات الخاصـة التي تمكنهم من استخدام تلك التقنيات، والعنصـر البشـري المقصـود هنا هو مَنْ أوكلت له إنجاز مشروع التقاضي جميعاً، أي أن الأمر لا يقتصر على القضاة، بل مساعدي القضاة من موظفي وأعوان القضـاء من النيابات المختصـة والمحامين، الأمر الذي يتطلب بشـكل أَسـاسـي تأهيلهم جميعاً للتعامل مع التقنيات المستحدثة حتى تُجنى ثمارها، وتثبت كفاءتها والحرص على استمرارها وتطويرها الدائم.

وفي ضـوء ذلك يسـعى الباحث من خلال هذه الدراسـة إلى التعرف على التقاضـي الإلكتروني وأَثره على تعزيز الحق في اللجوء إلى القضـاء في ضـوء التجارب القائمة والمطبقة في عديد من دول العالم، في ظل التطور التكنولوجي الذي نعاصـره حيث نجد أنَّ التكنولوجيا أصـبحت عابرة لحدود الدول

متغلغلة في حياة الشعوب اليومية، بل تعدت ذلك إلى الحكومات التي تسعى بشكل مستمر إلى تطوير أساليب إدارتها من خلال استخدام التقنيات والبرمجيات الحديثة، وما لا يتصوره العقل أنْ يبقى القضاء بمنأى عن كل ذلك التطور، لكل ذلك لا بُدَّ من توفر الدراسات اللازمة للتمهيد للمرحلة القادمة خاصةً وأنَّ العديد من الدول أقرت التقاضي الإلكتروني سواء تقديم الدعوى أم السير بإجراءات ونظرها.

علاوةً على أنَّ مصطلح التقاضي الإلكتروني يُعدُّ من المصطلحات الحديثة التي قد يستهجن البعض عند سماعها، إلا أنه من الواجب التطرق له في دراسات مستحدثة يتم من خلالها بيان الإيجابيات التي تنتج عن استخدام التكنولوجيا خلال إجراءات التقاضي من خلال غرفٍ قضائية إلكترونية سواء أكانت ستعود هذه الإيجابيات على القضاة أم المتقاضين أم أعوان العدالة، وكأي آلية مستحدثة قد تترتب سلبيات يجب دراستها والخروج بتوصيات للحد منها، خاصةً وأنّ النظام القانوني الفلسطيني يعاني من قصور تشريعي فيما يتعلق بالقوانين الناظمة لتدخل التكنولوجيا في إجراءات التقاضي سواء فيما يتعلق بالتحقق من شخصية الأشخاص، أم توقيعهم الإلكتروني الذي يلزم للمصادقة على المستندات، ويضاف إلى ذلك التبليغ الالكتروني.

أولاً: أهمية الدراسة

إنَّ المحاكمة العادلة تقوم وتبنى على مقومات ومعايير أساسية تتبناها المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية المتمثلة بالدستور، وعلى رأس تلك المقومات اللجوء إلى القضاء، لذا تكمن أهمية الدراسة من قياس إمكانية تطبيق التقاضي الإلكتروني في فلسطين، ومدى تأثير ذلك على حق الكافة في اللجوء إلى القضاء تحقيقاً للعدالة، خاصة وأنَّ التحول في منظومة القضاء في ظل التطور الرقمي سيجعل من الإجراءات تؤدى عبر وسائل مختلفة عما جرت عليه العادة.

ولعل الأهمية الأبرز لمثل هذه الدراسة أَنَّ المنظومة التشريعية لا زالت خالية من أَي تشريع ينظم استخدام الوسائل الإلكترونية خلال إجراءات التقاضي، فمن خلال البحث العلمي والتصور المنطقي للحالة المتوقعة مقارنة مع التجارب التي أَتت بعض الدول على الخوض بها، من شأنها المساهمة في معالجة السلبيات التي قد تنتج في حال تطبيق التقاضي الإلكتروني، ووضع التصور لدى المشرع على ما يلزمنا من تشريعات خاصةً وأَنَّ الدول المقارنة والتي عادةً ما نسير على هديها لم تأَتِ بعد على تنظيم التقاضي الإلكتروني.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة بالإجابة على التساؤل الرئيسي وهو: ما تأثير تطبيق التقاضي الإلكتروني في فلسطين على حق المواطن باللجوء إلى القضاء؟

وللإجابة على التساؤل الرئيس لهذه الدراسة سيتم الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

1) ما مدى إمكانية انعقاد جلسات المحاكمة في فلسطين الكترونياً؟
2) كيف يمكن لأطراف الدعوى التواصل مع المحكمة عن بعد؟
3) هل يتسنى للمحكمة التأكد من هُوية الأشخاص دون انتحال صفات الخصوم؟
4) ما هو السند القانوني لانعقاد جلسات محاكمة إلكترونية؟
5) هل يتم الاستغناء عن العنصر البشري في حال تطبيق التقاضي الإلكتروني؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد ماهية التقاضي الإلكتروني خاصةً وأنَّهُ مصطلح حديث ومستهجن لدى البعض، وإبراز المقومات والأُسس لتبني نظام قضائي إلكتروني، وبناءً على ذلك بيان الأثر الذي سيتركه تطبيق التقاضي الإلكتروني على حق المواطن في اللجوء إلى القضاء، خاصة وأنَّ الوسائل الحديث تختلف عما هو معتاد عليه من أساليب تقليدية، حيث تمتاز الأساليب الحديثة بإمكانية تقديم الدعاوى من أي مكان وفي أي زمان وفقاً لمقتضيات قانونية يتم وضعها.

رابعاً: منهجية الدراسة

لغايات الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية، سيعتمد الباحث على مجموعة من مناهج البحث العلمي التي تفي بغرض الدارسة وهي كالآتي:

1) **المنهج الوصفي** من خلال وصف التقاضي الإلكتروني وما ترتبه من أثر، وكل ذلك من خلال جمع المعلومات والنصوص القانونية الواردة والاجتهادات القضائية التي تطرقت للتقاضي الالكتروني.
2) **المنهج التحليلي** من خلال تحليل المفاهيم القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليل مدى انسحاب الاجراءات الالكترونية على التقاضي وامكانية استبدال الحضور الوجاهي بالحضور من خلال التواصل المرئي في ضوء القوانين الوضعية.

خامساً: الدراسات السابقة

-دراسة عبد الناصر أبو سمهدانة. **نحو تقاضي إداري إلكتروني:** دارت إشكالية الدراسة حول مدى مواءمة الإجراءات الإلكترونية مع الدعوى الإدارية ومدى انسجامها مع التشريعات المطبقة، وبعد تعريف التقاضي الإلكترونية تم التطرق إلى مميزات التقاضي الإلكتروني والتي كانت أهمها تشجيع المتقاضين من اللجوء إلى القضاء مما يساهم في تعزيز مبدأ سيادة القانون، والحد من تكدس المتقاضين في أروقة المحاكم، وذلك من خلال إيداع لائحة الدعوى والمستندات المتعلقة بالدعوى عن طريق الانترنت.

-دراسة قصي الساعدي. **التقاضي الإلكتروني:** تطرقت هذه الدراسة إلى التطورات في عالم التقنيات ومدى استفادة المحاكم من هذا التطور، خاصةً فيما يتعلق باستخدام الوسائل الالكترونية بدلاً من الورقية، وتبادل المستندات والوثائق إلكترونياً وفقاً لقوانين ناظمة تضمن سلامة البيانات التي وردت فيها، كما تطرقت للمشكلات اللوجستية التي ساهم اللجوء لقضاء الكتروني بحلها، علاوةً على التركيز على إجراءات الدعاوى الالكترونية منذ تسجيلها فتبليغ أطرافها وانعقاد جلساتها لحين الحكم فيها ومدى صلاحية القاضي في قبول الدفوع الكترونياً.

- دراسة ترجمان نسيمة. **آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية:** تحدثت الدراسة عن النقلة النوعية التي يمثلها التقاضي الالكتروني في قطاع العدالة، وخاصة سهولة وسرعة إجراءات التقاضي والمساهمة الفاعلة في خلق فرصة أمام الجميع في حقهم الدستوري المتمثل باللجوء إلى القضاء، ولعل أهم ما تميزت به هذه الدراسة التطرق إلى وسائل التقاضي الإلكتروني، بما في ذلك وسائل تأهيل القضاء لتطبيق التقاضي الإلكتروني، والتي شملت العنصر البشري المتمثل بالقضاة المتخصصين، وموظفي المحاكم، علاوة على العنصر المادي المتمثل بالاحتياجات الإلكترونية لغايات توفير قضائية الكترونية، والعنصر القانوني المتمثل بالتشريعات التي من شأنها تنظيم إجراءات التقاضي الإلكتروني وشرعنة العمل به.

- دراسة د.الوليد الحميد. **التقاضي عن بُعد:** جاءت الدراسة لتشمل خصائص التقاضي عن بعد من ناحية سهولة الوصول واستمرارية التواجد دون الحاجة إلى مراعاة أوقات الدوام الرسمية، وميزات التقاضي عن بعد المتمثلة ببساطة إجراءات التقاضي، وانخفاض التكلفة المادية على المتقاضين، علاوة على سهولة الوصول إلى المعلومات لأطراف الدعوى كافة، كما وشملت عيوب التقاضي عن بعد والتي قد تطالها أعمال القرصنة على أجهزة الحاسوب والحاجة الكبيرة إلى الحماية الإلكترونية وتشفير المعلومات.

من الملاحظ أثناء البحث ندرة الدراسات المتعلقة بذات الموضوع خاصة وما يتعلق في الحالة الفلسطينية علماً أنَّ التوجه العالمي قد بدأ بالفعل بحلول المعاملات الإلكترونية مكان الورقية، ومنها ما يتعلق بتقديم الشكاوى الإلكترونية وصولاً إلى الجلسات القضائية عبر وسائل الاتصال المرئي دون الحاجة إلى الولوج إلى باحات المحاكم.

الفصل الأول

ماهية التقاضي الالكتروني

يُعد التحول إلى نظام تقاضـــي إلكتروني نتيجة طبيعية للتطور التكنولوجي الذي يشــهده العالم في العقود الأخيرة، فبموجبه أصـبحت التكنولوجيا جزءاً مهماً من حياتنا اليومية، وهذا ما خلق تحديات جديدة في مجال القوانين والتشريعات لدى سلطة التشريع، إذ أنَّ المستجدات الحديثة التي تطرأ على مجتمع ما، لا بد أن يقابلها تطورٌ تشريعيٌّ ينظمها ويحتويها، فالقانون ابنُ المجتمع يتطور بتطور هذا المجتمع، بل لا نغالي إذا قلنا إنَّه أداة من أدوات تطويره[2].

لذا نجد التشــريعات المعاصــرة على صــعيديها الدولي والمحلي بدأت بتبني هذا النظام ضــمن منظومتها القانونية لتنظيم العمل من خلال وســـائل التكنولوجيا، حيث يتم اعتماد قوانين جديدة لحماية البيانات الشخصية وتنظيم التوقيع الإلكتروني، ومن خلال اعتماد هذه القوانين والتشريعات يتم توفير بيئة آمنة وموثوقة للتعاملات القضـائية الإلكترونية وتسـهيل الوصـول إلى مرافق العدالة، الأمر مؤداه تخفيف العبء على المتقاضين والهيئات القضائية.

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الالـكتروني

يبدو جلياً أنَّ مفهوم التقاضـــي الإلكتروني من المصـــطلحات الحديثة نتاج التطور في ثورة الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي منح المواطن الحق بالحصـول على الحماية القضـائية من خلال استخدام الوسـائل الالكترونية، وذلك من خلال أتمتة النظام القضـائي بأكمله، وإتاحة الفرصـة للمتقاضـين بالاسـتعانة بالوسـائل الالكترونية لغايات قيد الدعاوى ومتابعة إجراءاتها لحين البت فيها، وهذا ما سـيمثل قفزة نوعية ومواكبة للتطور العالمي المتواصل، الأمر الذي يجعل من استمرارية المرفق القضائي حتمياً لا يحول دون عمله أي شيء سواء أكانت ظروف سياسية أو طبيعية أو بشرية، وقد لوحظ هذا الأثر جلياً وبرزت أهميته خلال ما تعرض له العالم أثناء جائحة كورونا، لذا يتعين على الباحث تحديد المقصـــود بالتقاضي الإلكتروني وأبرزت السمات التي يتمتع بها.

[2] طه، مصطفى. بندق، وائل. (2005). **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**. دار الفكر العربية، الإسكندرية، ص338-339.

المطلب الأول: المقصود بالتقاضي الإلكتروني

يُعد مصـطلح التقاضـي الإلكتروني حديث الظهور في الآونة الأخيرة، ولعل ذلك من أبرز نتائج مواكبة التطور التكنولوجي الذي يطرأ على حياتنا في جوانبها كافة، لذا لا بُدَّ من تحديد المقصـود به وفقاً لمعاجم اللغة العربية والاصطلاح الفقهي وفقاً لآراء فقهاء القانون.

- **الفرع الأول: التقاضي الإلكتروني لغةً**

التقاضـي وفقاً لمعاجم اللغة العربية -لغةً- من الفعل تقاضـى[3] إلى يتقاضـى، تقاضَ، تقاضـياً، فهو مُتقاضٍ، والمفعول مُتقاضـي، ونقول تَقَاضـى الْمُتخَاصِـمَانِ إلَى الْقاضِـي أي تَحَاكَمَاَ وَتَرَافَعَا إلَيْهِ، وفي القانون اللجوء إلى المحاكم للوصـول إلى تسـوية نزاع[4]، ويقال اسـتقضـي فلان أي جل قاضـياً يحكم بين الناس[5].

والتقاضـي تأتي بمعنى القبض، يقال تقاضـيت ديني واقتضـيته بمعنى أخذته، ويقال تقاضـيت حقي فقاضيته أي تجازيته فجازيته.[6]

التقاضـي دال على المشـاركة في فعل معين على سـبيل المفاعلة بهدف الوصـول إلى قاطع في خصومة ما. [7]

ولدى الزمخشـري في الأسـاس ورد أنه يقال: "قاضـيته حاكمته، وقد اسـتقضـي علينا فلان، واسـتقضـاه السـلطان، وقضـى الله أمراً، وقضـى فلان حاجته، وقضّـى حوائجه"[8]، وورد عن الرازي: "القضـاء، الْحُكْمُ وَالْجَمْعُ (الْأَقْضِـيَةُ)، وَ(الْقَضِـيَّةُ) مِثْلُهُ وَالْجَمْعُ (الْقَضَـايَا)، وَ(قَضَـى) يَقْضِـي بِالْكَسْـرِ

[3] تقاضى بصيغة التفاعل التي تدل على المشاركة.

[4] معجم المعاني، معجم إلكتروني، تمت الزيارة بتاريخ 2024/02/12، 5:17م.

[5] لسان العرب، ابن منظور،ج15، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص186.

[6] المعجم الوجيز، شعبان عطية، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ص506.

[7] المعجم الوسيط، ناصر سيد أحمد وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2008، ص429.

[8] الزمخشري، محمود (1998)، **أساس البلاغة**، دار الكتب العلمية، لبنان، ص255.

(قَضَاءً)؛ أَيْ: حَكَمَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَقَضَى رَبُّكَ أَلا تَعْبُدُوا إلا إِيَّاهُ[9]}[10]، ويقال: تقاضَيتُه حَقِّي فقضانيه؛ أَي: تَجَازيْتُه فَجزَاينه[11].

- **الفرع الثاني: التقاضي الإلكتروني فقهاً**

بما أنَّ المشرع لم يضع تشريعاً خاصاً بالتقاضي الإلكتروني وإجراءاته فإنَّ من الطبيعي عند البحث عن المفهوم وفقاً للقانون ألا نجد، عدا ذلك فمهمة وضع التعريفات وفقاً لعلوم الاجتماع تقع على عاتق الفقهاء وليس المشرع، فيقع على عاتق فقهاء القانون من خلال أبحاثهم ومؤلفاتهم العلمية وضع تعريف التقاضي الإلكتروني وهو ما أسلفنا عرضه.

التقاضي الإلكتروني وفقاً للاجتهاد الفقهي هو عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر الوسائل الإلكترونية، حيث يتم فحص هذه المسندات بواسطة قاضٍ مختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض أو إرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علماً بما تم من إجراءات بموجب تقديمه هذه المستندات.[12]

وعرف أيضاً بأنه: منهجية جديدة تقوم على استخدام تقنية المعلومات والاتصال في ممارسة الوظائف الأساسية للمحاكم والإدارة والخدمة القضائية، بقصد تحسين فعاليتها ونتائجها وكذلك جودة الخدمة القضائية المقدمة.[13]

وعُرف بأنه استخدام وسائل الاتصالات الحديثة في التقاضي للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير التقاضي، وأَنَّ هذه الاستفادة قد تكون جزئية وهو ما يطلق عليه التقاضي بالوسائل الإلكترونية، وقد تكون استفادة كاملة وهو ما يطلق عليه التقاضي الإلكتروني، وهي تعني وفقاً لمفهوم الدراسة الانتقال من تقديم خدمات التقاضي والمعاملات بشكلها الروتيني الورقي إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت ومختلف الوسائط الإلكترونية ذات الصلة.[14]

---

[9] سورة الإسراء، الآية23.

[10] الرازي، مختار الصحاح، ص255.

[11] ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج6، ص486.

[12] إبراهيم، خالد. (2008). **التقاضي الإلكتروني في الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم**. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص15.

[13] أيكدض، عبد الوافي. **المحكمة الرقمية والنظم المعلوماتية لوازرة العدل**، مراكش، ب.ت. ص3.

[14] ياكر، الطاهر. (2023). **التقاضي الالكتروني بين الضرورة المعاصرة وواقع النصوص القانونية**، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خميس مليانة، ع02، ص290.

في حين ذهب جانب فقهي آخر إلى تقريب فكرة التقاضـــي الإلكتروني من فكرة الحكومة الإلكترونية التي تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الأشخاص من شكلها التقليدي الورقي إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت، فهي عبارة عن تطوير لأداء نظام القضاء، وهي بلا شك وسيلة فاعلة للتطوير من خلال اختصار الزمن ضمن الاستراتيجيات الجديدة للتعامل مع الوقت على اعتبار أنَّ التأجيل وإجراءات التقاضي المعقدة والطويلة نسبياً هي آفة القضاء اليوم.[15]

ومن استقراء المفاهيم السابقة نجد أنَّ إجراءات رفع الدعوى من خلال التقاضي الإلكتروني تبدأ من خلال تسجيل لائحة الدعوى على مستند إلكتروني منشئ خصيصاً لتلك الغاية، وهو عبارة عن وثيقة تحتوي بيانات ومعلومات الدعوى ترسل إلكترونياً إلى قسم خاص في المحكمة المختصة عبر شبكة الإنترنت من خلال موقع إلكتروني معد خصيصاً لتلك الغاية أو تطبيق خاص بمجلس القضاء، بموجبها يحصل المدعي على رقم دعواه مباشرة، وبعد ذلك يتم تبليغ المدعى عليه الدعوى المقامة ضده من خلال المحكمة.[16]

وفي هذا الإطار يصبح لمجموعة مختصة من القضاة صلاحية نظر الدعاوى والسير في إجراءات المحاكمة بواسطة الوسائل الإلكترونية ضمن نظام قضائيٍّ معلوماتيٍّ متكامل الأطراف والوسائل معتمداً على منهج تقنيٍّ من خلال شبكة الانترنت وبرامج حاسوبية إلكترونية، فينظر بالدعوى ويفصل بها وتنفذ أحكامها بغية الوصول لفصل سريع للدعاوى والتيسير على المتقاضيين.[17]

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث تعريف التقاضي الإلكتروني بأنه: استخدام التكنولوجيا والأنظمة الرقمية في إجراءات التقاضي والمعاملات القضائية، بما يشمل تقديم الدعاوى والمستندات، وإدارة القضايا، والتواصل بين الأطراف المعنية (المحامين، والقضاة، والمتقاضين)، وحتى عقد الجلسات القضائية عبر وسائل الاتصال الإلكتروني مثل الفيديو كونفرنس[18].

---

[15] منديل، أسعد. (2014). **التقاضي عن بعد دراسة قانونية**، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. ع21. ص102-103.

[16] القثامي، إيمان. (2021). **التقاضي عن بعد "دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي"**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات، ع84، ص991.

[17] الشرعة، حازم. (2010). **التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية**، دار الثقافة، الأردن، ص57.

[18] الفيديوكونفرنس؛ مؤتمرات الفيديو ويقصد بها اتصال مرئي بين عدة أشخاص يتواجدون في أماكن جغرافية متباعدة، يتم فيه مناقشة وتبادل لأفكار والخبرات وعناصر المعلومات، في جو تفاعلي يهدف إلى تحقيق التعاون والتفاهم المشترك وذلك من خلال العديد من قنوات الاتصال التي تعتمد على أجهزة الحاسوب وكاميرات الفيديو الرقمية. مرسى، أحمد (2021). **مهارات استخدام شبكة مؤتمرات الفيديو عن بعد اللازمة لأخصائي تكنولوجيا التعليم**، مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للعلوم التربوية، مصر، ص311.

المطلب الثاني: سمات التقاضي الالكتروني

أصبحت الحاجة مُلِحَّة لتسخير الوسائل التكنولوجية في مناحي الحياة كافة، كما نشهد في دول العالم المتقدم، ولعل من أهم القطاعات التي يلزم إدخال الخدمات الإلكترونية فيها هو قطاع العدالة الذي بدوره يكفل أهم الحقوق للمواطنين والتي يأتي في مقدمتها الحقوق الدستورية التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني المعدل وهو اللجوء إلى القضاء[19]، والحقوق الدستورية تمثل قرينة للكافة غير تلك المادية التي تمثل حقوقاً لأطراف النزاع فقط.

وكغيرها من مستحدثات الحياة البشرية لا بُدّ من ترتيبها أثراً وإضفائها سمات تميزها عن قرينتها التقليدية، لذا سيأتي الباحث من خلال هذا المطلب على دراسة أهم السمات التي قد يرتبها إدخال التكنولوجيا على قطاع العدالة سواء تلك المتعلقة بالإجراءات اللوجستية أم القانونية.

- **الفرع الأول: السمات المتعلقة بالأمور اللوجستية**

إنَّ فلسفة القضاء تقوم على لوجستيات التقاضي الأربع المتمثلة في: (الاقتصاد في الوقت والجهد والنفقات والإجراءات)، فتحقيق تلك اللوجستيات أمر ضروري لتحقيق العدالة الناجزة عموماً[20]، فهو أدعى لتحقيقها من خلال التقاضي الإلكتروني.

فالتقاضي الإلكتروني يساهم وبشكل ملحوظ في إتمام إجراءات المحاكمة بسرعة فائقة إذ يتم قيد الدعوى دون حاجةٍ للولوج إلى قاعة المحكمة[21]، بالإضافة إلى توفير عناء الانتقال ما بين المحافظات للمتقاضين، حيث يستطيع صاحب المصلحة تقديم دعواه إلكترونياً من خلال موقع إلكتروني أو تطبيق أعد خصيصاً لتلك الغاية، وعند الحديث عن عناء الانتقال ما بين المحافظات نستحضر الحالة الفلسطينية وصعوبة الانتقال ما بين محافظات الضفة الغربية نظراً للوضع الجيوسياسي الذي ترضخ له الأراضي الفلسطينية خاصةً، وما نشهده من تصعيد منذ أحداث السابع من أكتوبر 2023.

---

[19] نصت الفقرة (1) من المادة (30) من القانون الأساسي المعدل على: "1- التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل فلسطين يحق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا...".

[20] محمود، أحمد. (2021)، **نحو إجراءات مختصرة لدعاوى المطالبات الصغيرة في قانون المرافعات المصري**، وزارة العدل المصرية، القاهرة. ص2.

[21] ترجمان، نسيمة. (2019). **آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية**، مجلة الدراسات القانونية في جامعة يحيى فارس، الجزائر، ص125.

علاوة على ما تتميز به المعاملات الإلكترونية بالاســـتغناء التام عن المعاملات الورقية وهذا ما سيطرأ بفضل التقاضي الإلكتروني، إذ تصبح العرائض الإلكترونية التي يتم تقديمها سندات قانونية متاحة لأطراف النزاع، وتتجلى أهمية هذه الوثائق من خلال حمايتها من الضــياع أو التلف وهذا الأمر ســيرفع مستوى أمن معلومات النظام القضائي، إذا تعتبر هذه الوثائق أكثر مصداقية نظراً لسهولة كشف أي تبديل أو تعديل على المستندات بعد قيدها رسمياً.[22]

فقد جرت العادة أن يتم قيد الدعاوى من خلال تقديم لائحة الدعوى ورقياً لدى قلم المحكمة من خلال الحضـور الشـخصـي من المدعين أو وكلائهم، وفي التقاضـي الإلكتروني نكون بغنًى عن العرائض الورقية التي تقدم لدى المحكمة نظراً لتسجيلها إلكترونياً من خلال موقع إلكتروني أو تطبيق مُعدٍّ خصيصاً لتلك الغاية، وبذلك يكون الحصـــول مباشـــرة على رقم الدعوى وفقاً لســـجل الدعاوى الإلكتروني لدى المحكمة المختصة.

بالنتيجة لذلك نكون أمام اســتبدالٍ للمعاملات الورقية بســجلات إلكترونية، الأمر الذي من شــأنه الحفاظ على البيانات من التلف أو الضـياع أو التلاعب لما يمثله السـجل الإلكتروني من دقة وحفظ مسـار تسجيل الدعوى كاملاً والإجراءات التي تتم على سجل الدعوى كافة.

وهنا لا بُدّ من إثارة تسـاؤل بشـأن دفع رسـوم الدعوى، كيف سـيتم دفع رسـوم الدعاوى في حال تسجيل الدعوى إلكترونياً؟

للإجابة على هذا التســاؤل لا بُدَّ من التطرق إلى وســائل الدفع الإلكتروني التي تســتخدم اليوم في العديد من مناحي الحياة والتي من خلالها يتم استبدال دفع النقود ورقياً بالدفع الإلكتروني، وهي عبارة عن جيل جديد من طرق الدفع التي تقوم على تكنولوجيا الانترنت والاتصــالات والأنظمة الذكية المرتبطة معاً بالبنوك وشركات الأموال المختصـة[23]، كما أنها قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية على وسيلة أُعدت خصــيصــاً كبطاقة أو ذاكرة الكمبيوتر، ومقبولة كوســيلة للدفع بواســطة متعهدين عبر المؤســســة التي أصــدرتها ويتم وضــعها في متناول المســتخدمين لاســتعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة[24].

---

[22] الساعدي، قصي. (2019)، **التقاضي الإلكتروني**، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، ص385.

[23] السايس، ابتسام. نيلي صفاء. (2020). **وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية**. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص6.

[24] مشعل، سلام. وسائل الدفع الالكترونية، مجلة كلية الحقوق في جامعة النهرين، (2008)، ص8.

والواقع أنَّ التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات قد وسـعت من مفهوم الدفع الإلكتروني واســتحداث البنوك الإلكترونية، فالبنك لم يعد يعني فقط أنَّ هناك بنكاً بالمفهوم التقليدي له مقر فيه إدارة وموظفون، وإنَّما يجب أن نعلم أنَّ هناك بنوك افتراضـية من خلال شـبكة الإنترنت حيث يكون البنك مجرد موقع على الإنترنت وليس له مبنى إداريٌّ أو ماديٌّ وفقاً لما هو معروف، هذا البنك الافتراضي يقدم خدماته من خلال شبكة الإنترنت للمشتركين فيه، بل إن هناك مؤسسات مالية لها القدرة على إدارة موقع مالي على شبكة الإنترنت لتقديم الخدمات المصرفية.[25]

وبعد مرحلة تسـجيل الدعوى وحتى تنعقد الخصـومة يتعين على المحكمة تبليغ أطراف الدعوى موعد الجلسـة للاستماع لبيناتهم وأقوالهم، ووفقاً للأصـول المرعية تتم طباعة أوراق التبليغ ورقياً ويتولى المحضر شخصياً تبليغ الخصوم لائحة الدعوى وما أرفق بها بالإضافة إلى موعد الجلسة، ولا يخفى على أحد عناء التنقل والبحث الذي يتكبده المحضـر خلال البحث عن العنوان والشـخص المقصـود، وهذا ما لا وجود له في حال إقرار التقاضي الإلكتروني لا سيّما أنَّ التبليغ سيكون إلكترونياً أيضاً، وتأسيساً لذلك لا بُدَّ للمشرع أن يتنبه بضرورة إقرار قانون التبليغ الإلكتروني فنحن أمام فراغ تشريعي لإتمام هكذا إجراء.

ناهيك لما سيجنى من ثمار في حال إقرار التبليغ الإلكتروني، حيث سنكون أمام إجراءات أسرع بشـكل ملحوظ ومؤدى ذلك سـرعة البت في الدعوى، أَضـف إلى ذلك مسـاهمة التقاضـي الإلكتروني بالقضـاء على مظاهر الفسـاد الإداري التي قد يرتكبها بعض المحضـرين من خلال الشـرح المغلوط على أوراق التبليغ نتيجة الرشوة، أو الشرح بناءً على العلم الشخصي وهذا ما يخل في إجراءات التقاضي من ناحية، وفي نزاهة القضاء الفلسطيني من ناحية أخرى.

ومن الضـروري التركيز على نوع الخدمة التي سـينعم بها المتقاضـين في حال إقرار التقاضـي الإلكتروني، حيث سـيسـاهم بشـكل ملحوظ بالرقي بالخدمة المقدمة بشـكل يزيد من رضـى المتقاضـين وقناعتهم بالقضاء الفلسطيني، كما سيكفيهم عناء الازدحام في أروقة المحاكم التي لا يرتقي بعض مبانيها للمسـتوى المطلوب ولا يراعي احتياجات المواطنين على مختلف أعمارهم وحالتهم الصـحية، وخاصـة أصحاب الاحتياجات الخاصة وهذا يلاحظ بشكل كبير في العديد من محاكم الضفة الغربية، ولعل أَبرزها محكمة بداية رام الله.

[25] طه، مصطفى. بندق، وائل. مرجع سابق، ص330-331.

وبالاطلاع على تنظيم القضاء الفلسطيني والمساعي التي تتجلى بجهود مجلس القضاء بإنشاء برنامج الميزان وخاصة النسخة الثانية منه نجد أنَّ مرحلة الإجراءات اللوجستية الإلكترونية قد شارفت على الإنجاز وما ينقصها بعض التقنيات التي من السهل توفيرها في ضوء التطور التقني في مجال أدوات الاتصال المرئي والمسموع.

- **الفرع الثاني: مستجدات استخدام التقاضي الإلكتروني**

في ظل التقاضي الإلكتروني ستظهر مصطلحات حديثة لم تكن رائجة في المنظومة القضائية، التي ترتبط بتكنولوجيا المعلومات والعمليات القانونية الإلكترونية.

السجل الإلكتروني:

يعتبر مفهوم السجل الإلكتروني من أهم المفاهيم التي ستظهر في حال تم إقرار التقاضي الإلكتروني حيث ستكون أول إجراءات المحاكمة قيد الدعوى إلكترونياً عبر السجل الإلكتروني المعد خصيصاً لهذه الغاية، فالمقصود به وفقاً للمفهوم الدولي باعتباره أول ظهور رسمي لاستخدام هذا المصطلح قانوناً، هو "المعلومات التي تنشأ أو ترسل أو تستلم أو تخزن بوسائل إلكترونية، بما فيها، حسب مقتضى الحال، جميع المعلومات التي ترتبط منطقيّاً بالسجل، أو تترابط معه على أي نحو آخر بحيث تصبح جزءاً منه، سواء نشأت في الوقت نفسه أم لا[26]".

وعرف المشرع الفلسطيني السجل الإلكتروني بأنه: "مجموعة المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تسلمها أو تخزينها بوسائل إلكترونية والتي تشكل بمجملها وصفاً لحالة شخص أو شيء ما"[27]، وعرفه أيضاً بأنه: "مجموعة المعلومات التي تشكل بمجملها وصفاً لحالة تتعلق بشخص أو شيء ما، والتي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تسلمها أو تخزينها بوسائل إلكترونية".[28]

في ضوء الاطلاع على القوانين المقارنة فقد عرفه المشرع الأردني بأنه: "رسالة المعلومات التي تحتوي على قيد أو عقد أو أي مستند أو وثيقة من نوع آخر يتم إنشاء أي منها أو تخزينها أو

---

[26] المادة (2) من قانون الاونستيرال بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

[27] المادة (1) من القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017م بشأن المعاملات الإلكترونية، الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز (14)، ص2.

[28] المادة (1) من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز (16)، ص8، والذي عدل عنوانه بموجب المادة (2) من القرار بقانون رقم (38) لسنة 2021م المنشور في الوقائع الفلسطينية، عدد (186)، ص30.

استخدامها أو نسخها أو إرسالها أو تبليغها أو تسلمها باستخدام الوسيط الإلكتروني"[29]، كما جاء في التشريع الإماراتي بأنه: " سجل أو مستند يتم إنشاؤه أو تخزينه أو استخراجه أو نسخة أو إرساله أو إبلاغه أو استلامه بوسيلة إلكترونية، على وسيط ملموس أو على أي وسيط إلكتروني آخر، ويكون قابلاً للاسترجاع بشكل يمكن فهمه"[30].

ووفقاً للاصطلاح الفقهي هو سجل نشأ أو نتج أو اتصل أو تم تلقيه أو حفظه بوسيلة الكترونية، ويمكن القول بأنه مجموعة من النصوص أو الرسوم أو البيانات أو الأصوات أو الصور أو غيرها من المعلومات تتمثل في صورة رقمية ويتم إنشاؤها أو تعديلها أو حفظها أو فهرستها أو استرجعها أو توزيعها بواسطة نظم الحاسب الآلي.[31]

من التعريفات السابقة نجد أنَّ السجل الإلكتروني يحتوي بيانات وسندات خاصة ينشِئُها المتقاضون أو محاموهم، ويحتوي على العديد من البينات المتفقة وطبيعة الخصومة القضائية، وضرورية لفض النزاعات بين أطراف الدعوى والحكم فيها، ولعل تلك الحقول تكون إلزامية عند قيد الدعوى ولا تتم العملية بلا إدخال البيانات المتعلقة بها كأسماء الأطراف وصفاتهم وموضوع الخصومة ولائحة الدعوى والطلب والتوقيع.

والسجل الإلكتروني يجب أنَّ يطبق عليه المبادئ الثلاثية لثالوث وكالة المخابرات المركزية (CIA Triad[32]) لضمان تأمين معلومات المتقاضين والأنشطة القضائية كافة، ومكونات الثالوث هي:[33]

1. السرية (Confidentiality): ويقصد بها ضمان حفظ المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسوب والمرسلة عبر شبكة الإنترنت، والوصول والاطلاع عليها يكون فقط للأشخاص المصرح لهم.

---

[29] المادة (2) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني لسنة 2015.

[30] المادة (1) من قانون اتحادي رقم (1) لسنة 2006م في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي.

[31] الرومي، محمد (2008)، **المستند الإلكتروني**، دار الكتب القانونية، مصر، ص151.

[32] CIA Triad مصطلح يستخدم في مجال أمن المعلومات للإشارة إلى مفاهيم رئيسية (السرية – النزاهة– التوافر) تهدف إلى حماية المعلومات الحساسة والأنظمة الحاسوبية التي تحتوي على تلك المعلومات، وتستخدم هذه المصطلحات كإطار عام لتحديد وتنفيذ السياسات والإجراءات الأمنية في مجال أمن المعلومات.

[33] الموقع الإلكتروني لجامعة واشنطن في سانت لويس، www.wustl.edu ، تمت الزيارة في 2024/3/3، 10:30pm.

2. النزاهـة (Integrity): وتتحقق النزاهـة من خلال ضـــمـان عـدم تغيير أو تحريف المعلومات المدخلة عبر الوسـائط الإلكترونية، ويتم ذلك من خلال اجراءات تضـمن عدم تعرض هذه المعلومات للتلاعب أو التغيير غير المصرح به.
3. التوافر (Availability): ويقصد بها ضمان توفر المعلومات والنظم بشكل مستمر وفي الوقت المناسـب للأشـخاص المصـرح لهم فقط، ومنع توقف الخدمة، وضـمان عدم حذف المعلومات إلا من قبل أصحاب الصلاحية.

وتعد هذه السـجلات عبارة عن ملفات إلكترونية خاصـة بأطراف الدعوى القضـائية، ويحتوي هذا السجل على بينات هامة لإدارة الدعوى، كاسم المدعي والمدعى عليه، وعنوانين الأطراف، بالإضافة إلى تاريخ قيد الدعوى وموضـوعها، ونسـخة إلكترونية عن لائحة الدعوى وحافظة المسـتندات، وتوقيع رافع الدعوى.

وتبرز أهمية السـجل الإلكتروني خلال عملية الحفظ بصـورة أفضـل مما هو عليه في حفظ السـجلات التقليدية، فهي لا تحتاج إلى مسـاحات كبيرة، حيث يعتبر تجميع كمية ضـخمة من البيانات والمعلومات في قرص أو إسطوانة مضغوطة لا تشغل حيز يذكر مقارنة بحفظ السجلات التقليدية، كما أنَّ سهولة الرجوع إلى المعلومات في السجلات الإلكترونية تكون أسهل وأسرع، ويعتبر الاحتفاظ بها شرطاً لاعتبارها حجة في الإثبات.[34]

كما يصـعب تغيير أو تحريف أو تزوير السـجلات الإلكترونية مقارنة بالسـجلات الورقية، كونها تعتمد على تكنولوجيا تأمين وتشـفير المعلومات، ولا يمكن الوصـول لتلك البيانات إلا لموظفين محددين، أو من خلال اختراق نظام المعلومات وهذا الأمر يبدو بالصـعب على الأشـخاص العاديين ويحتاج إلى نظام أمن متطور بشـكل دائم يحول ووصـول المتطفلين لتلك المعلومات، وهذا تم تأكيد منه خلال معيار (A.F.N.O.R) [35] الخاص بالسـجلات الإلكترونية الذي حدد شـروط السـجلات الإلكترونية وخيارات تأمينها من خلال عمليات السيطرة والتشفير، وفيما يتعلق بإلزامية هذا النظام.

---

[34] دودين، بشار (2010)، **الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت**، دار الثقافة، عمان، ص229-231.

[35] معيار (AFNOR) ركز على الخصـائص والمواصـفات الفنية الواجب توافرها في النظام البرمجي المستخدم في عملية رقمنة الوثائق حتى تتطابق النسـخ الرقمية مع أصـولها الورقية، ووفر لكل وثيقة تعريفية أرشـيفية "بيانات واصـفة" تساعد في سرعة ودقة استرجاعها وتحقق معايير السرية ومدد الحفظ وحقوق الإتاحة والاسـتخدام، ويدعم المعيار نظام الأرشـفة بالمبادئ والقواعد والتقنيات التي تكفل الأمان والموثوقية المطلوبة للوثائق. حسـين،

- **المعاملة الالكترونية**

المعاملة بمفهومها العام مجموعة من الأحكام التي يقصـــد بها تنظيم علاقات الناس فيما بينها[36]، ويمكن القول بأنها عبارة عن سند يتم دمجه وحفظه من خلال الحاسب، مثل الرسالة أو العقد أو الصورة، ويتمّ إرســـالُ المحرر الإلكتروني عبر الانترنت أو حفظه على أســـطوانات ضـــوئية أو محفوظة أو عن طريق التلكس أو الفاكس[37].

وفقاً لقانون المعاملات الإلكترونية الفلســـطيني عرفت بأنها: "المعاملات التي يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بوسائل إلكترونية"[38]، وعرفها المشرع العراقي بأنها: "الطلبات والمستندات والمعاملات التي تتم بوسائل الكترونية"[39]، وجاء في تشريع المملكة المغربية بأنها: "كل تبادل أو مراسلة أو عقد أو وثيقة، أو أي معاملة أخرى تبرم أو تنفذ بطريقة إلكترونية بشكل كلّيّ أو جزئيّ"[40].

ومما ســـبق نجد أن التشـــريعات المعاصـــرة وإن اختلفت إلا أنها بدأ بتشـــريع عملية التعامل الإلكتروني وإنشـاء المعاملات بواسـطة وسـائل إلكترونية بشـكل كامل أو جزئي، بل اعتبرت بأن تبادل الوثائق الإلكترونية جائزاً ويدخل في ضـمار المعاملات الإلكترونية، وهذا ما يجعل الأفق أمام التقاضـي الإلكتروني مفتوحاً بشأن تبادل البينات إلكترونياً دون الحاجة إلى الذهاب إلى المحكمة.

- **الكتابة الالكترونية**

بصورتها العامة تعتبر الكتابة وسيلة تعبير إنسانية، فهي تُعبّر عن مضامين وأفكار ومفاهيم معينة وتعبر عن إرادة الأشـخاص، وبشـكلها الطبيعي المعتاد قد يكون الاعتماد عليها في التقاضـي الإلكتروني من الصعوبات التي يعتقد البعض أنها ستواجه الهيئة القضائية، لذا لا بُدّ من اللجوء إلى الكتابة الإلكترونية التي تتم بواسطة دعائم إلكترونية عِبر جهاز الحاسب الآلي.

محمد (2022)، **المعايير الدولية في مجال إدارة الوثائق والرقمنة والإفادة منها في إجراءات عمليات التحول الرقمي للأرصـــدة الوثائقية**، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، ع11، ص132.

[36] الفقي، محمد (2008)، **فقه المعاملات دراسة مقارنة**، دار المريخ للنشر، الرياض، ص21.

[37] منصور، محمد، (2006)، **الاثبات التقليدي والإلكتروني**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص276.

[38] المادة (1) من القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017م بشأن المعاملات الإلكترونية، الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز (14)، ص2.

[39] المادة (1) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012.

[40] المادة (2) من قانون المملكة المغربية رقم 20-43 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

وتستوي الكتابة الإلكترونية في المحررات العرفية التي يدونها الأفراد بغض النظر عن اللغة أو الهيئة التي تتخذها أو الصورة التي يتم إخراجها، فيستوي في ذلك أن تكون مكتوبة بأي لغة، وسواء كتبت بخط اليد أو بالآلة الكاتبة أو تنشأ بواسطة الحاسوب وتستخرج بواسطة آلة الطباعة، أما الكتابة الإلكترونية يتم إدراجها على دعائم إلكترونية قابلة للاسترجاع والاستنساخ بواسطة جهاز الحاسب الآلي مهما كان نوعه أو درجة تقدمه أو مكوناته المادية[41]، بمعنى أنها بيانات ثبوتية يتم تخزينها ونقلها بشكل رقمي، والمقصود من ذلك هو الشكل الرقمي أو الإلكتروني وليس الشكل الورقي المعتاد[42].

ودأبت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية على الصعيد الدولي لوضع مفهوم الكتابة الإلكترونية، والتي سعت العديد من الدول لتضمين تشريعاتها نمط الكتابة الإلكترونية، فقد عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية[43] على أنها: "المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تلقيها مخزنة بواسطة وسائل إلكترونية أو مغناطيسية أو بصرية أو وسائل مماثلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر..."[44]

ووفقاً للتشريعات الداخلية للدول عرف المشرع المصري الكتابة الإلكترونية بأنها: "كل حروف أو أرقام أو رموز أو أي علامات أخرى تثبّت على دعامة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو أي وسيلة أخرى مشابهة، وتعطى دلالة قابلة للإدراك"[45]، وبالبحث في التشريع الفلسطيني نجد أنه جاء خالياً من تحديد مفهوم الكتابة الإلكترونية.

ورغم اختلاف وسيلة إعداد الكتابة الإلكترونية عن الكتابة العادية، فالأولى تعد بواسطة الحاسب الآلي على شكل معادلات وخوارزميات تنفذ من خلال إدخال البيانات عبر وسائل إدخالها سواء لوحة

---

[41] المساعدة، نائل (2012)، **الكتابة في العقود الإلكترونية في القانون الأردني**، مجلة الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص199.

[42] علي، أسامة (2010)، **التنظيم التشريعي والتعاقدي للتجارة الإلكترونية وآثارها على الخدمات المصرفية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، ص18.

[43] اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، ابرمت في نيويورك عام 2005، إلا أن سريانها لم يبدأ الا في 3 آذار 2013، وجاءت هذه الاتفاقية بهدف تسهيل استخدام الخطابات الإلكترونية في التجارة الدولية عن طريق التأكّد من أن العقود المبرمة وغيرها من الخطابات المتبادلة إلكترونياً صحيحة وقابلة للتنفيذ بقدر مثيلاتها من العقود والخطابات الورقية التقليدية، انظر الموقع الالكتروني للأمم المتحدة www.uncitral.un.org، تمت الزيارة بتاريخ 2024/3/11. 11:29ص.

[44] Article(4/c), UNITED NATIONS CONVENTION ON THE USE OF ELECTIONIC COMMUNCATIONS IN INTERNATIONAL CONTRACTS.

[45] الفقرة (أ) من المادة (1)، قانون رقم 15 لسنة 2004 بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصري، الجريدة الرسمية، عدد 17، 2004.

المفاتيح أَو الميكرفون أو الماســح الضــوئي، إلا أَنَّهما تتفقان من حيث دلالتهما على التعبير عن رغبات الشــخص وشــرح المواقف، فالاختلاف يكمن فقط في طريقة الإعداد والإخراج، وكلتاهما تتشــبهان في الصــياغة والحروف وربط الجمل والمفاهيم والدلالات، بل يختفي الفرق بينهما عند إخراج البيانات الإلكترونية بشكل ورقي.[46]

وبناءً على ما ســبق يجد الباحث أنَّ اتفاقية الأمم المتحدة بشــأن الخطابات الإلكترونية قد جاءت على ذكر وسـائل الكتابة الإلكترونية على سـبيل المثال ولم تحصـر الوسـائل المسـتخدمة، بمعنى أنَّ أيّ مستجدات وتطورات تتم بواسطتها الكتابة الإلكترونية ستعتبر من قبيلها بشكل تلقائي، مما يجعل التقاضي الالكتروني قابلاً للتطوير الدائم ومواكبة المتغيرات التي تطرأ على تكنولوجيا المعلومات والاتصــالات، وهذا يعزز القول بأن اســتخدام الكتابة الالكترونية خلال جلســات المحاكمة جزءٌ من مفهوم التقاضــي الإلكتروني.

وفي ضــوء التجارب الداخلية للدول التي بدأت باعتماد الكتابة الإلكترونية ســواء عند إعداد المعاملات أو خلال الجلسـات، لا بُدَّ للمشـرع الفلسـطيني من ضـرورة مراعاة التشـريعات التي تصـدر لمفهوم الكتابة الإلكترونية خاصـةً، وأنَّ التشـريعات الحالية التي تعنى بالنظم الإلكترونية جاءت خالية من مفهوم الكتابة الإلكترونية.

- **التوقيع الإلكتروني**

عرف التوقيع الالكتروني بأنَّه مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسـمح بتحديد شـخصـية مَنْ تصــدر عنه الإجراءات الموســومة بهذا التوقيع وقبوله بمضــمون التصــرف الذي يصــدر عن التوقيع ومناسبته.[47]

كما قيل بأنه: عبارة عن حروف أو أرقام أو رموز أو إشــارات لها طابع منفرد تســمح بتحديد صـاحب التوقيع وتمييزه عن غيره وهو الوسـيلة الضـرورية للمعاملات الإلكترونية في إبرامها وتنفيذها، والمحافظة على سرية المعلومات والرسائل.[48]

---

[46] الشايب، عبد الله، (2005)، التنظيم القانوني لبرنامج الحاسب الآلي في التشريع الأردني، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ص48.

[47] النوافلة، يوســف، (2012)، **الإثبات الإلكتروني في المواد المدنية والمصــرفية- دراســة مقارنة**، ط1، دار الثقافة للنشــر والتوزيع، الأردن، ص78.

[48] عبد الكريم، عبداللاوي، (2016)، **التوقيع الإلكتروني**، مجلة منازعات الأعمال، ع19، ص70.

وجاء لدى جانب فقهي آخر بأنه تعبير الشـــخص عن إرادته في الالتزام بتصـــرف قانوني معين وذلك عن طريق تكوينه لرموز سرية يعلمها هو وحده تسمح بتحديد هويته.[49]

وعرفه المشـرع الفلسـطيني بأنه: "مجموعة بيانات إلكترونية، سـواء أكانت حروفاً أو أرقاماً أو رموزاً أو أي شـكل آخر مشـابه، مرتبطة بمعاملة إلكترونية بشـكل يسـمح بتحديد هوية الشـخص الذي وقعها، وتميزه عن غيره بغرض الموافقة على مضمون المعاملة الإلكترونية"[50]، وفي موضع آخر عرفه بأنه: " بيانات إلكترونية مضـافة أو ملحقة أو مرتبطة بمعاملة إلكترونية، ولها طابع يسـمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها، ويميزه عن غيره بغرض الموافقة على مضمون المعاملة"[51].

كما عرف المشـرع المصـري التوقيع الإلكتروني بأنه: " ما يوضـع على محرر إلكتروني ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره".[52]

ويختلف التوقيع الإلكتروني عن التوقيع التقليـدي من نواحٍ عـدة، وجوهر اختلافهمـا يكمن في الوســـيط أو الدعامة التي يدون عليها، فبينما يدون التوقيع التقليدي على وســـيط ورقي، يدون التوقيع الإلكتروني على وسيط إلكتروني من خلال أجهزة الحاسب الآلي عبر الإنترنت، ويترتب على الاختلاف السابق اختلاف نوعي التوقيع من ناحية الشكل أيضاً، فالتوقيع التقليدي صورة محددة وهي الإمضاء وفي بعض التشـريعات يضـاف إليه التوقيع بالختم أو التوقيع بالبصـمة أو كلاهما، أما التوقيع الإلكتروني فله صـور عدة يتخذها سـواء أكانت حروفاً أم أرقاماً أم رموزاً أم إشـاراتٍ مدرجة بطريقة إلكترونية ضـوئية رقمية.[53]

---

[49] الطوال، عبير، (2010)، **النظام القانوني لجهات توثيق التوقيع الإلكتروني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص43.

[50] المادة (1) من القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017م بشأن المعاملات الإلكترونية، الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز (14)، ص3.

[51] المادة (1) من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز (16)، ص8، والذي عدل عنوانه بموجب المادة (2) من القرار بقانون رقم (38) لســـنة 2021م المنشـــور في الوقائع الفلســـطينية، العدد (186)، ص30.

[52] فقرة (ج) من المادة (1) من قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري رقم (15) لسنة 2004م.

[53] مصدق، فطيمة، ، (2020)، **التصديق الإلكتروني كوسيلة حماية التوقيع الإلكتروني**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ع1، ص33.

استناداً إلى ما سبق نجد اتفاق الفقه والقانون على أنَّ التوقيع الإلكتروني يتم تنفيذه بواسطة وسائل إلكترونية، ويؤدي وظائف التوقيع التقليدية في بيان موافقة صاحب التوقيع على مضمون السند الموقع عليه، وتميزه صاحب التوقيع عن غيره.

ويحمل التوقيع الإلكتروني عدة صور حتى يناسب جميع المستخدمين فلا ينحصر بشكل معين، فيمكن أن يكون بناءً على خواص شخصية من خلال بصمات اليد، أو بصمة الإصبع، أو بصمة الصوت، أو بصمة العين، حيث يتم تسجيل الطريقة المختارة على جهاز الحاسوب ومن ثم اعتمادها ليتم مطابقتها فيما بعد، ويعتمد هذا النوع من التوقيع على بعض الخواص الذاتية المميزة للشخص.[54]

وقد يعتمد التوقيع الإلكتروني على البرمجة الرقمية وأدواتها فيكون توقيعاً إلكترونياً من خلال قلم إلكتروني، حيث يتم عن طريق قلم إلكتروني يمكن من خلاله الكتابة على شاشة الحاسب الآلي وفق برمجة خاصة، حيث يتم التحقق من توقع العميل بمقارنته بتوقع تم حفظه سابقاً، ويقترن بالشاشة حساس خاص يقيس تسارع الكتابة ومراحل كتابة التوقيع وتعتمد هذه المطابقة على قبول أو رفض التوقيع.

بالإضافة إلى إمكانية ربط التوقيع الإلكتروني ببطاقة ممغنطة كمثيلة التي تستخدم في معاملات البنوك، حيث ترتبط البطاقة برقم سري لا يعلمه إلا حائز هذه البطاقة والتي لا يخفى على أحد آلية استخدامها، فهي تتميز بالثقة والأمان حيث لا يتم التوقيع إلا بحال اقتران البطاقة بجاهز خاص وإدخال الرقم السري.

ومع التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات المستمر تم ابتكار التوقيع الرقمي الذي أَصبح الأكثر انتشاراً، حيث يتم اختيار رقمٍ سري أو رمز ينشِئُه صاحب العلاقة خلال برنامج معلوماتي مخصص لتلك الغاية، حيث يتم تحويل هذا الرقم إلى رموز بشكل غير مفهوم، ثم إعادتها للشكل الأول عن طريق استخدام مفتاحين مختلفين، ويتم ذلك باستخدام مجموعة من الصيغ الرياضية غير المتناظرة، عن طريق استخدام الشفرة التي تقوم بدور المفتاح سواء كان عاماً أو خاصاً[55]، الذي يطلق عليه البنية

---

[54] حاج علي، آلاء، (2013)، **التنظيم القانوني لجهات التصديق على التوقيع الالكتروني**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، ص41.

[55] رايس، محمد،(2014)، **حجية الاثبات بالتوقيع الإلكتروني طبقاً لقواعد القانون المدني الجزائري الجديد**، المجلة الجزائرية، ع1، ص38.

التحية للمفتاح العام (PKI)[56] الذي يعتمد على نظام تشـفير البيانات وفك تشـفيرها مما يضـمن التبادل الأمن للمعلومات بين الأطراف.

ويمكن اسـتقاء تجربة البنوك من خلال اسـتخدامها التوقيع الإلكتروني في إتمام المعاملات البنكية ومدى نجاعة الأمر، وعلى ضوئِهِ بدأ استخدامه في إجراءات التقاضي والتوقيع على ضبوط الجلسات أو المعاملات القانونية التي تتم بواسطة المحاكم كتلك المعدة بواسطة كاتب العدل ودائرة التنفيذ.

- **الأرشيف الإلكتروني**

الأرشفة الإلكترونية عبارة عن نظم سجلات إلكترونية تحفظ من خلال مسح الوثائق ومعالجتها، وتخزينها في وسـائط إلكترونية، وربط هذه الوثائق بقاعدة بيانات الفهرس لغايات السـماح بالنفاذ المباشـر إلى صـورة الوثيقة عند الحاجة، بهدف توفير نسـخ احتياطية من الوثائق وتقليل مسـاحة التخزين، الأمر الذي يسهل الرجوع إلى الوثائق ويمكن من إعداد الدراسات على محتوى تلك الوثائق.[57]

وهي عبارة عن تطبيقات آلية تسـتخدم لحفظ ومتابعة سـير عمل الوثائق الإلكترونية وصـورها الرقمية في المرحلة النشطة من دورة حياة الوثيقة داخل المؤسسات والجهات المختلفة.[58]

المبحث الثاني: ركائز قيام نظام تقاضي إلكتروني

لقيام نظام قضـائي إلكتروني وتحقيق العدالة الناجزة وفقاً لحداثة المفاهيم والأداء، لا بُد من توافر ركائز أساسية حتى تتحقق هذه النقلة النوعية في النظام القضائي، وحتى تتمكن المحاكم من الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لإتمام الإجراءات القضـائية بدلاً من الطرق التقليدية، لا بُدْ من توفر بنية تحتية رقمية متطورة، والمتمثلة في شـبكات اتصـالات وأَجهزة تكنولوجية وبرمجيات خاصـة لضـمان سـير إجراءات التقاضي بسلاسة وأمان.

---

[56] PKI هي اختصار لـ Public Key Infrastructure بمعنى هيكل المفتاح العام، وتعني مقاييس البنية التحتية للتعاملات التجارية الآمنة وهي عبارة عن مجموعة من البرامج وتقنيات التشفير والخدمات لضمان أمن المعلومات والاتصالات على الانترنت، حيث تكمن أهمية PKI التحقق من الهويات عبر وثائق إلكتروني تحل محل بطاقة الهوية المدنية في الحياة الواقعية. انظر الموق الإلكتروني www.labs.ece.uw.edu، تمت الزيارة بتاريخ 2024/3/13، 3:05ص.

[57] عبد الرحمن، الصـادق. القدال، حسـام، (2019)، **الأرشـفة الإلكترونية المتطلبات والمعوقات دراسـة حالة جامعة الخرطوم**، حولية المكتبات والمعلومات، ع3، ص255.

[58] الاغوات، شيرين، (2022)، **مزايا الأرشفة الإلكترونية وعيوبها**، المجلة العربية للنشر العلمي، ع50، ص1127.

ولاستخدام كافة التقنيات واستبدال الإجراءات التقليدية بإجراءات حديثة تتم عبر الوسائل المبتكرة لا بُد من ضبطها وفقاً لتشريعات ناظمة لعملها وضابطة لمن تسول له نفسه استغلالها في سبل غير التي أعدت لها، وهذه النقلة لا يمكن أن تتم بمجرد قرار شخصي فهي تعتبر عملية متكاملة من توفير المعدات التقنية لإتمام العملية وتوفير كادر عمل مختص، لذا يجب وضع تشريع ناظم ومحدد لضوابطها.

المطلب الأول: الركائز التشريعية

واجباً على المشرع تقنين عملية التقاضي الإلكتروني ووضع القوانين اللازمة لانتظام العمل القضائي الإلكتروني ووضع الضوابط الناظمة لاستخدام التكنولوجيا في الإجراءات القضائية، والهدف من ذلك ضمان العدالة الناجزة والنزاهة وفعالية إجراءات التقاضي الإلكترونية.

فعملية التقنين تعتبر اعتراف قانوني بصحة وقانونية الوثائق الإلكترونية وإلزامية العمل لتحويل التقاضي إلكترونياً قدر المستطاع، علاوة على ما تضمن عملية التقنين من ضمان لسرية المحاكمات الإلكترونية وحمايتها من خلال نظام إلكتروني مؤمن من أي اختراق أو تهديد، ووضع الأنظمة الخاصة بالتحقق من هوية أطراف الدعوى ضماناً لسلامة الإجراءات.

- **الفرع الأول: التشريع**

لا يمكن تطبيق نظام تقاضٍ إلكتروني بدون وجود تشريعات تنظم إجراءات التقاضي باستخدام الوسائل التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وإتمام إجراءات التقاضي وفقاً للنظام الإلكتروني فالقاضي بحاجة إلى تشريع ينظم عمله، فالمتطلبات التشريعية بمعنى القوانين الناظمة للتقاضي الإلكتروني، لا سيّما تلك المتعلقة بالإجراءات والضابطة للمفاهيم الخاصة بعلمية التقاضي آنذاك تعتبر حاجة أساسية لتنظيم عملية التقاضي الإلكتروني.[59]

إذ يعتبر أهم متطلبات تطبيق التقاضي الإلكتروني وجود قواعد قانونية صادرة عن السلطة المختصة ملزم للكافة بإتباعها تنظم التطور التقني والعلمي الذي يحتم استخدام وسائل الاتصالات الحديثة في إنجاز أمور حياتنا اليومية ومنها التقاضي الإلكتروني.[60]

---

[59] الصافي، هشام (2020). **إلكترونية القضاء الإداري بين النظرية والتشريع**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، ص31.

[60] الشرعة، حازم. مرجع سابق، ص66.

إذ لا يمكننا القول بأنَّ للسلطة القضائية الحق في تحويل نظام التقاضي من نظام تقليدي إلى إلكتروني من تلقاء نفسها، بل لا بد من صدور العديد من القوانين التي تجيز وتنظم عملية التقاضي عن بعد بالشكل الذي يلائم إدخال التطور التقني على النظام القضائي، محاولة بذلك تجاوز الصعوبات القانونية التي تعيق تطبيق هذا النظام نظراً لعدم مرونة نظام تفسير القواعد القانونية التقليدية التي تعتبر عائق أمام هذا التطور.[61]

ومن البديهي عند التحدث عن التشريع التقليدي النظر في إمكانية استبعاد القواعد التقليدية وإصدار قوانين تنظم القواعد الحديثة للتقاضي الإلكتروني، ولكن يبدو من المستحيل استبعاد تلك القواعد جملة واحدة فيمكن تطويرها، والإبقاء على ما يصلح منها لإجراءات التقاضي الإلكتروني، ابتداء من تلك القواعد الناظمة لقيد الدعوى إلى حين البت فيها، لذا نجد أنَّ العديد من دول العالم بدأت بالفعل بتطوير قوانينها الناظمة لإجراءات التقاضي وأخذت تتفاعل مع التطور التكنولوجي محاولة بذلك استيعاب التقنيات العملية الحديثة.[62]

وببحث الأمر وواقع الحال وبيان توجهات الجهات المعنية، أجاب القاضي رائد عساف ممثلاً عن مجلس القضاء الأعلى بأن هناك توجه فعلي لغايات استخدام الوسائل والتقنيات التكنولوجية في إجراءات التقاضي كافة، حيث تم تضمين مقترح تعديل على قانون الإجراءات الجزائية بإضافة فصل جديد يحمل الرقم إحدى عشر بعد المادة (311) مكرر لتنظيم إجراءات المحاكمة عن بُعد، كما أن هناك مساعٍ لتعديلات تشريعية وجاري البحث بها تمكن القضاء من إدخال وسائل الاتصالات الحديثة لتسجيل الدعاوى وعقد الجلسات إلكترونياً، كما أن هناك توجه للتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لغايات ترتيب آلية سداد الرسوم عن بُعد، وكل هذا من شأنه مجابهة أي سبب من مسببات تعطيل السير في إجراءات المحاكمة والتقليل من امد التقاضي، مع عدم الإخلال بأي حق للأطراف.[63]

بالإضافة لأهمية استخدام التقنيات الحديثة لتسيير وتسريع إجراءات الدعوى القضائية لن يحقق الغاية المرجوة منه، في تسريع وتبسيط الفصل في المنازعات القضائية، إلا بتعديل التشريعات ذات

---

[61] الخرساني، سامي (2021)، **الصعوبات القانونية والعملية في التقاضي عن بعد: المغرب نموذجاً**، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، اليمن، ص134.

[62] الكعبي، هادي (2016)، **مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته**، مجلة المحقق العلمي للعلوم القانونية والسياسية، العراق، ع1، ص313.

[63] عساف، رائد (2024/04/24)، مقابلة شخصية، قاضي المحكمة العليا، رئيس المكتب الفني في مجلس القضاء الأعلى.

الصلة على نحو يسمح بقبول استبدال المستندات الورقية بمستندات إلكترونية، وفي ذلك تكون إجراءات المحاكمة منتجة لآثارها القانونية.[64]

من جانب آخر فإنَّ حماية البيانات والمعلومات التي سيتم حفظها في سجلات المحاكمة الإلكترونية بحاجة إلى تشريع يردع كل مَنْ تسول له نفسه الاعتداء على تلك المعلومات بأي شكل من الأشكال كتزوير المعلومات، أو الدخول إلى النظام بدون إذن، أو من قبل الأشخاص غير المرخص لهم بغية الحصول على معلومات بطرق غير مشروعة، ومعلومات مرتبطة بسرية الملفات الرائجة أمام المحاكم، كما يمكن أن يأخذ الاعتداء شكل تدمير المعلومات وإعدامها، علاوة على التلاعب بهذه البيانات.[65]

- **الفرع الثاني: المتطلبات التقنية لتفعيل التقاضي الإلكتروني**

لتحويل قطاع العدالة إلى قطاع رقمي يعتمد على التكنولوجيا في عمله يلزم توفير العتاد والمتطلبات التقنية اللازمة لتفعيل التقاضي الإلكتروني[66]، وممَّا لا شك فيه أنَّ التقاضي الإلكتروني يختلف عن القضاء العادي من حيث الوسيلة التي تتم من خلالها إجراءات المحاكمة.

ومن المستلزمات الإلكترونية أجهزة الحاسوب وملحقاتها التي تساهم في إدارة الملفات وتحليل البيانات وحفظها واستلامها وتسليمها بواسطة برامج وأنظمة معلومات إلكترونية[67]، ولتتم أجهزة الحاسوب الغاية المرجوة منها يجب إعداد الشبكات الإلكترونية التي تعمل على نقل الملفات وتبادل المعلومات، وبذلك تتم عملية تسجيل الملفات من خلال موقع إلكتروني مختص الذي يتم بموجب تسجيل الدعوى نقلها ومرفقاتها عبر الشبكة الإلكترونية، علاوة على تبادل المعلومات بين موظفي المحكمة والقضاة[68].

ويمكن القول إن أدوات الاتصال المرئي والمسموع من المكملات اللازمة لإتمام التقاضي الإلكتروني فوسائل الاتصال المرئية تتم بواسطة كاميرات معدة خصيصاً للاستخدام عبر الحاسوب، كما

---

[64] محمود، أشرف (2020)، **المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر**، مجلة الشريعة والقانون، ج3، ع35، ص85.

[65] بلا، حمادي (2023)، **متطلبات تفعيل المحكمة الرقمية**، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع54، ص462.

[66] رابح، وهيبة (2017)، **خصوصية إجراءات التقاضي الكترونياً**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، م1، ع2، ص100.

[67] سرحان، عقيل، فاضل، اسعد (2008)، **البريد الإلكتروني –دراسة مقارنة**، مجلة القانون المقارن، ع57، ص140.

[68] المعمري، محمد (2021)، **التقاضي الإلكتروني –دراسة مقارنة**، مجلة الوقائع القانونية، ع12، ص188.

نكون بحاجة إلى مدخلات ومخرجات الأصوات، بالإضافة إلى أجهزة المسح الضوئية التي تساهم في إدخال المستندات وإرفاقها ملف الدعوى.

وبطبيعة الحال يجب توفير الوسائل التقنية والبرامج اللازمة للحفاظ على سرية البيانات وخصوصيتها من الاعتداء والتطفل من قبل ضعفاء النفوس، وخوفاً من التلاعب من بالأدلة لصالح أحد الأطراف، الأمر الذي يؤكد أهمية وضع نظام حماية إلكترونية للوقاية من هذه النوعية من الجرائم، وتشديد العقوبات على مرتكبي الجرائم الإلكترونية خاصة المتعلقة بمنظومة التقاضي الإلكتروني.[69]

ولا يعني تطبيق التقاضي الإلكتروني بالضرورة غياب العنصر البشري فوجود قاضٍ للفصل في النزاع ضرورة لازمة وأمر لا يمكن الالتفاف عليه، فبالإضافة إلى تخصص القانون الذي يجب أن يكون القاضي على دراية عالية به عليه الإلمام بالحاسوب والأجهزة الإلكترونية كي يتمكن من الاطلاع على مرفقات الدعوى ودراستها تمهيداً لإصدار الحكم المناسب[70]، والعنصر البشري هنا لا يقتصر على القضاة إنما بحاجة إلى أعوان القضاة الذين يتولون الأعمال الإدارية والفنية، ويشترط فيهم أيضاً توفر الخبرة الكافية للتعامل مع أجهزة الحواسب والشبكات.

فوجود العنصر البشري رغم رقمنة العدالة حتمي، فالتقاضي الالكتروني ليست مسألة تقنية تتم بموجبها جميع إجراءاتها بدون الحاجة إلى العنصر البشري، فهي أيضاً عملية إدارية يتم بموجبها مساعدة الموظف على تدبير المصلحة أو البنية الإدارية للقضاء التي يشرف عليها معتمداً مجموعة من الوسائل من أَجل إيصال خدمة التقاضي إلى المتقاضين، سواء بتقديمها مباشرة أو عبر المواقع الإلكترونية عن بعد، وهذا من شأنه تعزيز عنصر الشفافية، ويعتبر منحى تطوير لمفهوم اللجوء للقضاء كحق دستوري.

فالخبرة البشرية الفنية غاية في الأهمية لغايات تطبيق التقاضي الإلكتروني، فالمختصون بالمجال الإلكتروني الذين يعملون على الأجهزة التقنية ويعيدون البرامج الإلكترونية اللازمة لها، فضلاً عن أهمية دورهم في تدريب القضاة وموظفي المحاكمة والمحامين لغايات تمكين من استخدام الحواسيب والتطبيقات

---

[69] فوزي، محمد، البغدادي، أحمد (2022)، **القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية**، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، ع1، ج2، ص160.

[70] جعفر، حاتم (2015)، **دور التقاضي الإلكتروني في رسم وتطوير العدالة "قراءة في الوقاع الحالي والنتائج المترتبة**، مؤتمر المناخ القضائي لدعم الاستثمار، الإسكندرية، ص4.

الخاصــة بعملية التقاضــي، حتى يتمكنوا من تسـجيل الدعاوى القضـائية إلكترونياً ومتابعة سـيرها والنظر فيها.[71]

المطلب الثاني: تطبيقات معاصرة على التقاضي الإلكتروني

تُعد مواكبة التطور التكنولوجية مسؤولية كل أمة تجاه نفسـها لضـمان التنمية المسـتدامة لأفرادها وتحسين جودة الحياة للمجتمع، لذا ينبغي على الدول أن تستثمر في تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وأن تضــع التشــريعات التي من شــأنها أن تعزز التطور التكنولوجي وتحمي حقوق المســتخدمين، وبالاطلاع على البينة التحتية القوية التي تتمتع بها الدول الأوربية تجعلها نموذجاً يمكن الأخذ به ودراسـة تجربته في تطبيق التقاضـي الإلكتروني، وكل ما سبق لا يعني أنَّ الدول العربية بمنأى عن هذا التطور، فمن الملاحظ في الآونة الأخيرة نجاح بعض الدول العربية في تفعيل وتجسـيد التقاضــي الإلكتروني التي تسـعى بشـكل دائم محـاكاة التطور الغربي، وفي هذا الإطار ســـيعرض البـاحث بعض التجـارب الأجنبيـة في تطبيق التقاضـي الإلكتروني ومن ثم التجارب العربية.

- **الفرع الأول: التجارب الأجنبية في تطبيق التقاضي الإلكتروني**

أولاً: التقاضي الإلكتروني في الاتحاد الأوروبي

يبذل أعضـــاء الاتحاد الأوروبي مجهوداً لرقمنة قطاع العدالة لدى دول الاتحاد الأوروبي كافة، حيث يسعى الأعضاء من خلال ذلك ربط قطاع العدالة في أوروباً بشكل كامل بين الأعضاء جميعاً، حيث يســمح هذا الإجراء الفرصــة للمواطنين بتقديم شــكواهم والبت فيها من أماكن تواجدهم دون الحاجة إلى الانتقال ما بين دول الاتحاد الأوروبي.

وتســعى دول الاتحاد الأوروبي إلى وضــع دســتور إلكتروني موحد يكون نقطة اتصــال ما بين الدول الأعضــاء يمكنها على سـبيل المثال نقل الأدلة التي تظهر في إحدى دول الاتحاد وتلزم للفصـل في الدعاوى في دولة أخرى من الدول الأعضـاء، كما يمكن الدسـتور الإلكتروني من تسـليم واسـتلام الملفات رقمياً ما بين الدول الأعضـاء لتبليغها، ويسـمح بسـماع الشـهود وتسـجيل الأدلة وإجراء الخبرة عليها، ولا

[71] دودين، بشار، مرجع سابق، ص21

يقتصر هذا النظام على القضائية الجنائية، بل يكمن تطبيقه على إجراءات المحاكمات المدنية[72]، وسيأتي الباحث على تناول بعض التجارب من تلك الدول.

1) التقاضي الإلكتروني في السويد

قطعت السويد شوطاً طويلاً في عملها على رقمنة قطاع العدالة من خلال ربط إحدى عشر جهاز في نظام العدالة، وبدأت بالفعل تبادل الوثائق رقمياً بين الشرطة والقضاء وليس عبر البريد الإلكتروني أو يدوياً، وأفاد نيلز فيلكيجارد رئيس مكتب رقمنة السلطة القضائية في السويد أنَّ الرقمنة أثبت ناجعتها بالفعل وأدت إلى السيطرة بشكل كامل على البيانات كافة، بالإضافة إلى كمية الأدلة الرقمية التي زادت بشكل ملحوظ مثل تسجيلات الكاميرات ولقطات الشاشة.[73]

وتقوم السلطة القضائية من خلال التحول الرقمي إلى الحد من إطالة أمد القضايا وتبسيط التعامل مع المعلومات المتبادلة بين السلطات وتوفير نظام قضائي أكثر حداثة وكفاءة مع احترام استقلال السلطة القضائية، ويذكر أنَّ السويد وضعت خطة استراتيجية لبدأ التحول الإلكتروني الكامل، حيث من المتوقع إتمامها في العام 2027 حيث يتم ربط سلطات الدولة كافة إلكترونياً لغايات تسهيل تبادل المعلومات.[74]

2) التقاضي الإلكتروني في فرنسا

في ظل اهتمام الاتحاد الأوروبي في تطوير قطاع العدالة والحض بشكل دائم لدول الاتحاد الاوروبي ضرورة تطوير قطاع العدالة، أصدرت فرنسا التعديلات على القوانين والقوانين الناظمة للتقاضي الإلكتروني، حيث أكد على ضرورة استخدام وسائل الاتصال الحديثة في إجراءات التقاضي الجنائية حفاظاً على سلامة الأشخاص في ظل جائحة كورونا، وبالتالي فإنَّ المشرع الفرنسي أسس لاعتماد التقنية الرقمية في المحاكم من خلال قوانينه التي تهدف إلى إصباغ الشرعية القانونية على إجراءات التقاضي التي تتم بشكل إلكتروني.[75]

---

[72] الرقمنة في مجال العدالة، 2021، أنظر الموقع الإلكتروني www.regeringen.se، تمت الزيارة في 2-4-2024، 11:00ص.

[73] رافانيل سيساسك، مجلة الجودة السويدية، 2023، أنظر الموقع الإلكتروني للمجلة، تمت الزيارة بتاريخ 2-4-2024، 10:30ص www.kvalitetsmagasiner.se

[74] الرقمنة في مجال العدالة، 2021، أنظر الموقع الإلكتروني www.regeringen.se، تمت الزيارة في 2-4-2024، 12:00م.

[75] مشهداني، هاشم، (2021)، **التقاضي الإلكتروني والتحكيم الإلكتروني، قواعده وإجراءاته**، معهد جامعة فلسطين الأهلية للدراسات والأبحاث، ص226.

ثانياً: التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات الأمريكية المتحدة من أكثر الدول تقدماً في صـــناعة البرمجيات وأنظمة تشـــغيل الحواسـيب، فقد ظهرت أول صـور المحاكمة الإلكترونية فيها لتسـوية منازعات التجارة الإلكترونية عن طريق اسـتخدام شـبكة الإنترنت في المنازعات المنظورة من قبل التحكيم، واسـتخدم برنامج القاضـي الافتراضـي وهو فكرة أمريكية بامتياز تم إرسـاء دعائمها في العام 1996 بدعم من جمعية المحكمين الأمريكيين ومعهد قانون القضـاء والمركز الوطني لبحوث المعلومات الأمريكي، وكان الهدف الوصـول لحلول سريعة للمنازعات المتعلقة بالتحكيم والتجارة الإلكترونية.[76]

مما جعلها ريادية في مجال التقاضـي الإلكتروني خاصـة مع الدور الفعلي المييز الذي أسـسـته الجهات الحكومية وكليات الحقوق الأمريكية والمراكز القانونية والمحامون في تكريس وتعزيز هذا النظام خاصـــةً في ولاية كاليفورنيا، حيث بادر المكتب الإداري للمحاكم بمشـــروع محاكم الملفات الإلكترونية والتقنية المعيارية، ليتم في العام 2003 تحديداً في ولاية كاليفورنيا إقرار قانون يشـــرع دفع الرســـوم إلكترونياً ويسمح باستقبال وتسجيل الدعاوى المدنية والرد عليها إلكترونياً.[77]

كما أَلزم المشـرع الأمريكي من خلال قانون المرافعات الأمريكية اسـتخدام الوسـائل الإلكترونية الحديثة في الإجراءات المتعبة أمام المحاكم وسـائر المعاملات الحديثة، ورغم الاختلاف بين الولايات في تنظيمها القانوني لإجراءات التقاضـي الإلكتروني إلا أنَّهم يتفقون على الأخذ بالوســائل الإلكترونية في التقاضـي، وبعضـها يجعل النظام الإلكتروني شـاملاً للإجراءات كافة، من إيداع ملف الدعوى وتخزينه إلكترونياً، والاطلاع عليه عبر موقع المحكمة.[78]

ومع مرور الوقت أخذ عدد المحاكم التي يتم رفع الدعوى فيها الكترونياً بالتزايد حيث يتم رفع الدعوى إلكترونياً عبر موقع خاص يســمح للمحامين والمتقاضــين تقديم مســتنداتهم القانونية بطريقة الكترونية وفق منظومة متكاملة، وهذا ما يسـاهم في تسـهيل إجراءات التقاضـي في أَمريكا حيث يعتبر النظام القضائي من أَكثر الأنظمة تعقيداً، حيث شكل التقاضي الإلكتروني نقلةً نوعية في إجراءات المحاكم

---

[76] اوتاني، صفاء، (2012)، **المحكمة الإلكترونية "المفهوم والتطبيق"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع1، ص188.

[77] بنار، مراد، (2018)، **التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن**، مجلة القانون والأعمال، ع17، ص65.

[78] هندي، أحمد، (2014)، **التقاضي الإلكتروني لاستعمال الوسائط الالكترونية في التقاضي دراسة مقارنة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص52.

فأصـــبح بإمكان المتقاضـــين في عموم الولايات المتحدة الحصـــول على المعلومات المتعلقة بالدعاوى الخاصة بهم إلكترونياً.[79]

ثالثاً: التقاضي الإلكتروني في جمهورية الصين الشعبية

أنشـأت الصـين محكمة إلكترونية في مدينة زيبو الواقعة في إقليم شـاندونج، معتمدة خلالها على برنامج حاسوبي متطور حيث يقوم بحفظ القوانين والأنظمة النافذة والسوابق القضائية، وتبدأ الدعوى أمام المحكمة الإلكترونية بإعداد كل من الدفاع والادعاء للوائحهم وبيناتهم ومطالبهم عبر قرصـــين مدمجين-CD-، ثم يتم إدخال البيانات من خلالهما إلى البرنامج الحاسـوبي لغرض الاحتكام للقاضـــي الإلكتروني الذي يمكن أن يطلب رأي القاضـــي الطبيعي بخصـــوص بعض التفاصـــيل الخاصـــة، أو ما يتعلق منها بالنواحي الإنسـانية قبل إصـدار الحكم والعقوبة المفروضـة قانوناً[80]، علماً أنَّ هذه التجربة تقتصـر على المخالفات والجنح التي يرتكبها مواطنو هذا الإقليم.[81]

رابعاً: التقاضي الإلكتروني في سنغافورة

أنشـأت سـنغافورة أول محكمة إلكترونية في العام2000 وتعد من الدول الرائدة في هذا المجال، واختصـــت هذه المحكمة في تســـوية الخلافات المتعلقة بالتجارة والأعمال الإلكترونية، وبموجب ذلك تم تطوير مجموعة من الأنظمة المعلوماتية فيها يقدم الخصـــم عنواناً بريدياً وعنوان منزله أو شـــركته من خلال تعبئة استمارة خاصة بتقديم الشكاوى، وتقديم التسوية التي يراها صاحب الشأن مناسبة، وبذلك يتم منح الشـــكوى رقماً إلكترونياً بموجبه ترســـل إلى الطرف الآخر، ليتبلغ ما يدعى بحقه، وله حق قبول المثول أمام المحكمة أو ملء استمارة طلب إلغاء القضية والرد بالدفوع الخاصـة به خلال مدة لا تتجاوز أربع أسـابيع، وبعد تلقي المحكمة رد المدعى عليه تحدد الجهة القانونية التي سـتقوم بفض النزاع، ويبلغ الأطراف موعد بداية إجراءات التقاضـــي من خلال البريد الإلكتروني ومحادثات إلكترونية عبر البرنامج الوســيط المعد لهذه الغاية، وفي حال رغبة الخصـــوم اللقاء بشـــكل مباشـــر فلا مانع من ذلك، علماً أنَّ المحكمة تقدم للأطراف وثائق من شأنها أن تضمن سرية المحاكمة للطرفين.[82]

---

[79] عامر، رباب، (2019)، **التقاضي في المحكمة الإلكترونية**، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع25، ص414-415.

[80] الساعدي، قصي، مرجع سابق، ص392

[81] الشرعة، حازم، مرجع سابق، ص152.

[82] خشاب، بدرة، (2022)، **التقاضي الإلكتروني**، رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، ص21.

- **الفرع الثاني: التجارب العربية في تطبيق التقاضي الإلكتروني**

بدأت الدول العربية محاولاتها بمواكبة التطور التكنولوجي مع جائحة كورونا التي فرضـــت واقع التباعد الاجتماعي ما أدى إلى تعطل الحياة بكافة مناحيها، ومع التطور التكنولوجي الذي أثر على نمط الحياة التقليدي والذي وصـــل لقطاع العدالة بدأت تتبدل آلية متابعة الدعاوى في الدول العربية، ولإتمام الغاية من هذه الدراسة لا بُدَّ من الاطلاع على بعض التجارب العربية.

أولاً: التقاضي الإلكتروني في الإمارات العربية المتحدة

تعتبر دولة الإمارات من الدول العربية السـباقة في التحول للتقاضـي الإلكتروني، فقد أصـدرت العديد من القوانين الخاصـــة بالتقاضـــي الإلكتروني، وذلك من باب مواجهة التطور الهائل في المنظومة الإلكترونية والشـبكة المعلوماتية على مسـتوى العام والتي دخلت في المجالات ومنها مجال القضـاء، لا سيّما أنه لا يمكن القول بحتمية تحّول المحاكم من النموذج التقليدي إلى نموذج التقاضي عن بُعد، بواسطة الوسـائل التكنولوجية الحديثة بمفردها، أو من تلقاء نفسـها، وإنما يتحتم لذلك صـدور العديد من القوانين التي تجيز وتنظم التقاضـي الإلكتروني بالصورة التي تتناسب مع التقدم التقني في المجال القضـائي، على نحو يسمح لها باستخدام الوسائل الإلكترونية في ممارسة الوظيفة الإلكترونية من خلال شبكة المعلومات الدولية بطريقة آمنة.[83]

وحرصاً على تفعيل التقاضي الالكتروني "رسمت محاكم دبي مخططاً للتحول نحو التقاضي عن بعد في إطار استراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية، وما يلفت الانتباه لهذه التجربة القضائية هو تأكيد أحد مسـؤولي قطاع العدالة بدبي على تحقيق المحاكم نتائج فاقت المسـتهدف بكثير، ببلوغها نسـبة 99% في التحول الإلكتروني في تسجيل القضـايا عن بعد في درجات التقاضـي الثلاث خلال العام 2019، وهو ما يعني أن المتقاضي لن يحتاج إلى الحضور إلى المحاكم إلا في موعد الجلسة".[84]

---

[83] النقيبي، علي، سـميران، محمد(2023)، **التقاضـي الإلكتروني في قضـاء دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة جامعة أم درمان الإسـلامية، ص66.

[84] عبد القادر، محفوظ(2021)، **التقاضـي الإلكتروني في التشـريعات المقارنة**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، الجزائر، م12، ع03-2021، ص979.

ومن مجالات التطبيق للتقاضـــي الإلكتروني أُنشِـــئت في إمارة رأس الخيمة التي تختص بنظر الدعاوى المدنية والتجارية التي تقل قيمتها عن 20 ألف درهم وتشكل من قاضٍ فرد، حيث ترفع الدعوى بقيد صـحيفتها إلكترونياً ويتم دعوى الخصـوم إلكترونياً، ويصـدر الحكم فيها بيوم تسـجيلها بعد سـماع أطرافها خلال جلسة واحدة على أن يكون الحكم فيها غير نهائيً وقابلٍ للاستئناف.[85]

ثانياً: التقاضي الإلكتروني في المغرب

بدأ التحول الرقمي في منظومة العدالة المغربية ضمن تطوير الإدارة العمومية وإدخال التكنلوجيا في التدابير الإدارية، ما أدى إلى تطوير الخدمة وتقديمها للمرتفقين بشكل أسـهل وأسـرع مما كانت عليه، لذا عملت وزارة العدل المغربية على وضـــع مخطط للتحول الرقمي الذي أعدته بالشـــراكة مع الســـلطة القضائية المغربية ورئاسة النيابة العامة لغايات تحقيق الوصول إلى عدالة رقمية.[86]

وبذلك يعتبر الميثاق الوطني لإصـلاح منظومة العدالة سـنة 2013 بداية انطلاق فكرة التقاضـي الإلكتروني في المغرب، فكانت أهم مخرجاته تعميم الأنظمة المعلوماتية لتدابير تســـجيل القضـــايا وإجراءات الدعوى وتنفيذ الحكم، وبلغت نسـبة المحاكم المزودة بنظام إلكتروني نسـبة 95% حتى العام 2019.[87]

ثالثاً: التقاضي الإلكتروني في مصر

تعمل الحكومة المصـرية على تحويل التقاضـي إلكترونياً من خلال تطوير التشـريعات لمواكبة التطور بحيث تنظم القوانين إجراءات المحاكمة من خلال المنظومة القضـائية الرقمية، وتم إنشـاء العديد من المواقع والتطبيقات الحكومية لتقديم الخدمات القضـائية إلكترونياً، بالإضـافة إلى البوابات الإلكترونية التي تتيح الحصول على الأحكام والمبادئ القضائية للمحاكم.[88]

وفي مطلع العام (2021) أصـدرت وزارة العدل خدمة إقامة الدعاوى المدنية عن بعد في سـت محاكم بدائية[89]، حيث تمثلت تلك الخدمة في إمكانية إقامة الدعاوى المدنية وسداد رسومها وتحديد مواعيد

---

[85] محمود، سيد (2017)، **نحو الكترونية القضاء المدني الإماراتي**، مجلة الحقوق عين شمس، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، ص311.

[86] الرشـــدي، هشـــام (2023)، **التحول الرقمي لمرفق العدالة بالمغرب**، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراســـات القانونية والإدارية، ع22، ص367-368.

[87] الادريسي، جادالله (2022)، **التقاضي الرقمي والمحاكمة الافتراضية**، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، طنجة، ص431.

[88] فوزي، محمد، البغدادي، أحمد، مرجع سابق، ص155.

[89] وهذه المحاكم هي القاهرة الجديدة وبورسعيد وشمال القاهرة وجنوب القاهرة وجنوب الجيزة وشمال الجيزة.

الجلســـات وتبليغ مواعيدها، دون التوجه إلى المحكمة، وتمت هذه الإجراءات من خلال بوابة رقمية مع عدم الإخلال بمبادئ وضمانات التقاضي المكفولة للأفراد وهي المواجهة.[90]

[90] عصـام، أحمد (2021)، **أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الإلكتروني**، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، الإسكندرية، ع1، ص1026–1027.

الفصل الثاني

دور التقاضي الإلكتروني في تعزيز الضمانات الدستورية

يكفل التقاضـي الإلكتروني للكافة حقوقهم الدستورية ويعززها على نحو فعال، من خلال منظومة تقاضـي توافق المعايير القانونية والدسـتورية، فالوسـائل الإلكترونية تعزز اللجوء إلى القضـاء من خلال السـماح للأطراف بتقديم لوائح دعواهم وطلباتهم وطعونهم بسـهولة من أماكن تواجدهم في منازلهم أو مكاتبهم بشكل شخصي أو من خلال محامٍ مختص.

بالإضـافة لتحقيق التواصـل والتفاعل بشـكل فعال بين أطراف الدعوى حيث توفر منصـة خاصـة يتم من خلالها تبادل البينات والمعلومات اللازمة للدعوى مما يسـهل على الأطراف الوصـول إلى المستندات ذات الصلة بالقضية لإعداد دفوعهم ومرافعاتهم.

لذا من المهم أن تتسق الإجراءات كافة مع حقوق المواطن الدستورية والمبادئ القانونية الأساسية من خلال وضـع التشـريعات المناسـبة لتنظيم التقاضـي الإلكتروني، وللاطلاع على الأَثر المتوقع على حقوق المواطن الدسـتورية في حال إقرار التقاضـي الإلكتروني في فلسـطين لا بُدّ من التطرق للإطار القانوني الذي يضبط معايير الحق باللجوء الى القضاء سواء بموجب المواثيق الدولية أو القانون الأساسي الفلسطيني، ومن ثم التطرق للإجراءات التي سيتم من خلالها هذا النهج من التقاضي.

المبحث الأول: الإطار القانوني لضمانات التقاضي

يؤثر التحول الرقمي في أداء الأعمال على النتيجة النهائية، ومع التطور والتقدم التكنولوجي نجد الأثر بشكل إيجابي لنتائج تلك الأعمال، وفيما يتعلق بالتقاضي لا شك ان إدخال وسائل التكنولوجيا سيؤثر بشكل فعال على العمل القضائي بشكل عام، وعلى الضمانات الخاصة بالمتقاضين المكفولة بموجب القانون الأساسي والقوانين الوضعية بشكل خاص، لذا سندرس خلال هذا المبحث الأثر الذي سيلحق بحق المتقاضين من اللجوء إلى القضاء بشكل منفرد، ومن ثم الأثر الذي سيلحق بالضمانات الأساسية للمتقاضين.

المطلب الأول: الأساس القانوني لحق اللجوء إلى القضاء

حماية حقوق الإنسان من الأمور التي يُعنى بها المجتمع الدولي بشكل عام والدول وفقاً لدساتيرها بشكل خاص، وأهم هذه الحقوق هي حق الإنسان باللجوء إلى القضاء وحصوله على محاكمة عادلة وناجزة، فهذه الضمانات وجدت لحماية الحقوق المادية والمعنوية للأفراد، ولذا أقرت المواثيق الدولة مجموعة من الضمانات لضمان المحاكمة العادلة عند اللجوء إلى القضاء، مما جعل الدول تكرس هذا الحقوق ضمن خلال دساتيرها.

- **الفرع الأول: حق اللجوء إلى القضاء وفقاً للمواثيق الدولية**

منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة لعام 1945م، وهي تقوم بدور كبير في تقنين قواعد القانون الدولي المختلفة وتطوير قطاعات العدالة، من خلال تكريس ضمانات المحاكمة العادلة وحق اللجوء إلى القضاء، وكان للجمعية العامة للأمم المتحدة دور بارز في صياغتها لأهم المواثيق الدولية المتعلقة بمعايير المحاكمة العادلة، وسعيها إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة تتمتع بالاستقلالية والنزاهة تتقيد بهذه المعايير.[91]

ويلي هذا اصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعد أول وثيقة دولية أساسية تتناول حقوق الإنسان ولا تجيز التصرف بهذه الحقوق أو انتهاكها، حيث جاء النص صراحة على مبدأ حق اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة التامة ودون تمييز بين أحد، وأن تنظر قضيته من قبل هيئة مستقلة ومحايدة لا

[91] عبد الرزاق، خوجة (2013)، **ضمانات المحاكمة العادلة أمام المحكمة الجنائية الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص21.

تتبع لأحد بقناعتها وإرادتها لتتمكن من إنصاف من لجأ إليها بشكل علني، وهذا ما يعتبر تصريحاً بأن هذا الحق مبدأ أساسياً لكل فرد ولا يجوز الاعتداء عليه.[92]

وعلى ذات النهج كان الإعلان على هذا المبدأ وفقاً للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وركز على ضمان الحق في محاكمة أمام محكمة مختصة مستقلة نزيهة، مشكلة وفقاً للقانون ومُنصفة في نظر الدعاوى المطروحة أمامها.[93]

وفي ظل التطور القانوني المستمر في المنظومة القانونية الدولية برز التركيز على حق اللجوء إلى القضاء، بل وأعد قضاءً خاص بالطفل بموجب اتفاقية حقوق الطفل التي اشتملت عل ضمانات قضائية خاصة للأطفال، وأكدت على حق كل طفل في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية مناسبة وخاصة، فضلاً عن منحه حقاً خاص بالطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام المحكمة المختصة.[94]

وعلى المستوى الإقليمي احتوى الميثاق العربي لحقوق الإنسان على عدد الكبير من ضمانات حقوق الإنسان وحريات وما يتعلق منها بحق اللجوء إلى القضاء وضمانات التقاضي فقد ساوى ما بين الأفراد جميعاً أمام القضاء وأكد على حقهم في التقاضي واللجوء الى قضاء مستقل من أي تدخل أو ضغوط أو تهديدات، على أن تتم المحاكمة العادلة في محاكم مستقلة ونزيهة ويقع ذلك في كفالة الدولة للأطراف غير قادرين اللجوء إلى القضاء مالياً إعانتهم والدفاع عن حقوقهم.[95]

---

[92] المادة (10) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي نصت على: " لكل انسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته في أية تهمة جزائية توجه إليه.".

[93] الفقرة (1) من المادة (14) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي نصت على: "1. الناس جميعاً سواء أمام القضاء ومن حق كل فرد لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون.....".

[94] فقرة (د) من المادة (37) من اتفاقية حقوق الطفل والتي نصت على: ".... د. يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلاً عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، وفي أن يجري البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.".

[95] الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المعتمد في القمة العربية السادسة عشرة، تونس، 2004، والذي نصت المادة (11) منه على: "جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحمايته من دون تمييز"، ونصت المادة (12) على: "جميع الأشخاص متساوون أمام القضاء، وتضمن الدول الأطراف استقلال القضاء وحماية القضاة من أي تدخل أو ضغوط أو تهديدات، كما تضمن حق التقاضي بدرجاته لكل شخص خاضع لولايتها"، ونصت المادة (13) على: "1- لكل شخص الحق في محاكمة عادلة تتوفر فيها ضمانات كافية وتجريها محكمة مختصة ومستقلة ونزيها ومنشأة سابقاً بحكم القانون. وذلك في مواجهة أية تهمة جزائية توجه إليه أو للبت في حقوقه أو التزاماته، وتكفل كل دولة طرف لغير القادرين مالياً الإعانة العدلية للدفاع عن حقوقهم. 2- تكون المحاكمة علنية إلا في حالات استثنائية تقتضيها مصلحة العدالة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان.".

وبالاطلاع ما سلف ذكره نجد أن المواثيق الدولية جاءت متفقة على حق الأفراد جميعاً دون تمييز بمحاكمة عادلة ومنصفة، وهذا ما يعزز فكرة الضرورة الملحة في تطوير قطاع العدالة من خلال إدخال الوسائل التقنية الحديثة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إجراءات التقاضي، التي تشكل سبيلاً حديثاً مواكباً لما نعايشه من تطور في كافة مناحي الحياة وتبديل الوسائل التقليدية التي لازالت تأسر العمل الإداري والقضائي، بوسائل حديثة من شأنها الحد من الاختناق وتكدس الدعاوى وإخراج الجهاز القضائي من عنق الزجاجة.

وفيما يتعلق بالتقاضي الإلكتروني واتفاقية حقوق الطفل وفي ضوء قوانين حماية الأحداث التي أقرت ضرورة مراعاة مصلحة الطفل الفضلى، هنا يجب تسليط الضوء على أهمية التقاضي الإلكتروني في إعمال مبدأ المصلحة الفضلى فليس من مصلحة الطفل الجانح الذهاب إلى قاعات المحاكم أمام الجميع لتتم محاكمته، خاصةً وأن وضع المحاكم الفلسطينية ليس بأفضل حال ولا يوجد قاعات مخصصة بمنأى عن قاعات المحاكم المخصصة للغير، إذا فالتقاضي الإلكتروني يقي الحدث حرج الذهاب إلى المحاكم في حال تمت محاكمته عن بعد.

- **الفرع الثاني: حق اللجوء إلى القضاء وفقاً لمواضع النص في القانون الأساسي الفلسطيني**

تعتبر الضمانات القضائية من أهم الحقوق التي يجب الحفاظ عليها فالمنظومة القضائية تساهم في إنصاف الناس ورد الحقوق إلى أصحابها، وبدون نظام قضائي يحفظ الحقوق ويصون الحريات لساد الفساد والعبث في المجتمعات، لذا جاءت الدساتير مؤكدة على الضمانات القضائية التي من شأنها كفالة حق المواطن في اللجوء إلى القضاء.

وبكفالة حق الافراد باللجوء إلى القضاء فإن الحقوق المنتهكة ترد إلى أصحابها، فالقضاء وجد لهذه الغاية، وتأكيداً على احترام الحقوق والحريات وضماناً لمبدأ سيادة القانون الذي يكفله المشرع الدستوري وجعله أساساً للحكم[96]، فقد كفل المشرع الدستوري الفلسطيني حق سيادة القانون ونص صراحةً على ذلك، وسيادة القانون وردت أيضاً خلال التصريح ضمني بحق الأفراد اللجوء إلى القضاء

[96] نصت المادة (3) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، على: " مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص".

باعتباره صـاحب الاختصـاص بتطبيق القوانين والنظر في الخلافات والنزاعات وحلها ورد الحقوق إلى أصحابها بشكل لا يدع مجالاً للشك وبدون تسويف.

كما كفل القانون الأساسي الفلسطيني حق التقاضي صراحةً من خلال النص المباشر على ذلك، كما كفل المساواة أمام القضاء ومما لا شك فيه ان هذا النص يعزز قناعة المواطنين باللجوء إلى القضاء[97]، ويرتب اعتباراً أساسياً بأن كافة القوانين الوضعية فيما بعد ذلك لا تصادر هذا الحق ولا تعرقل استعماله أو تبطئ الوصول إليه أو يتم معاملته بتمييز لأي سبب من الأسباب.

ولم يكتف بذلك، بل نص صراحةً على كفالة حق التقاضي لكل فلسطيني، وأكد على تنظيم القوانين الإجرائية الناظمة لإجراءات التقاضي بشكل يضمن للمتقاضين سرعة الفصل في القضايا عند لجوء كل فلسطيني إلى قاضيه الطبيعي[98]، والمقصود بالقاضي الطبيعي هنا القاضي المختص بإجراء المحاكمة وعين طبقاً للقوانين الناظمة للسلطة القضائية، وهذا له الفضل بتعزيز حق اللجوء إلى القضاء وتحقيق العدالة الناجزة.

وتأسيساً على ما سبق فإن إتاحة الفرصة للمواطنين اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة تبدد شكوكهم وتولد الاطمئنان في نفوسهم بحسن سير العدالة وحيادها كما تجلب الطمأنينة في نفس المتهم الذي يعلم بأن الأحكام القضائي التي تصدر خاضعة للقوانين بشكل يضمن حسن سير العدالة.

وبقياس مدى ضمان التقاضي الإلكتروني لضمانات التقاضي وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني نجد أنه يأتي مسانداً من خلال سرعة البت في القضايا فمن شأن التقاضي الإلكتروني أن يعزز اختصار الوقت والجهد في إجراءات المحاكمة التي قد تطول بسبب مماطلة أو تسويف الأطراف وعدم تمكنهم من الحضور، او بسبب العوائق وصعوبة التنقل ما بين المحافظات في الضفة الغربية وصعوبة وصول القضاة والموظفين لأماكن عملهم، أو صعوبة وصول المتقاضين ووكلائهم إلى قاعات المحاكم، فالتقاضي الإلكتروني يزيل كل هذه العوائق من خلال إمكانية إجراء المحاكمة عن بُعد بوساطة إلكترونية.

---

[97] نصت المادة (9) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، على: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة".

[98] نصت المادة (30) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، على:1- التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل فلسطيني حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا....".

ومن الواجب التأكيد أن القانون الأساسي أكد على ضمانات عدة للمواطن الفلسطيني تضمن حقه باللجوء الى القضاء، سواء ذكرت تلك الضمانات بصورة مباشرة أم غير مباشرة، إلا أنه لم يأتِ على تحديد الوسيلة والآلية للتقاضي، بل ترك تحديدها للقوانين الوضعية وهذا ما يعني ان استخدام وسائل الاتصال الحديثة لا يأتي مخالفاً للدستور إنما معززاً لحقوق المواطن الدستورية ومرتقياً بالعمل القضائي بشكل يواكب العصر وحداثته، ويضاهي ما يواكب العالم من تطور.

المطلب الثاني: ضمانات يعززها التقاضي الإلكتروني

تشتمل الدساتير والقوانين مبادئ تتعلق بعملية التقاضي حماية لحقوق المتقاضين ومراكزهم القانونية، ولا تكفي تلك الحماية بمجرد وضعها في قواعد قانونية عامة مجردة لذلك يجب العمل على تعزيز تلك القواعد بالوسائل المتاحة كافةً، ومواكبة التطور التكنولوجي العالمي الذي نقل القضاء نقلة نوعية، والوسائل المستخدمة لإتمام عملية التقاضي.

- **الفرع الأول: أَثر التقاضي الالكتروني في حق اللجوء إلى القضاء**

يعد مبدأ سيادة القانون أحد أهم الضمانات اللازمة في مجال الحقوق والحريات العامة للمحافظة عليها والذود عنها من أي اعتداء، بالإضافة إلى مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ الرقابة القضائية، ويعد مبدأ سيادة القانون من الأركان المهمة التي تقوم عليها الدولة الحديثة وأحد أهم المبادئ التي تميز ما بين الدولة الدكتاتورية والدولة الديمقراطية، إذ أنَّ هذه الأخيرة ترتبط بسيادة القانون الذي يحمي الحقوق والحريات العامة في مواجهة الدولة، وذلك لأن السلطة تعمل وفق القانون ولا تعلو عليه.[99]

وإذا كان مبدأ سيادة القانون يعني خضوع جميع السلطات في الدولة للقانون بالمعنى الواسع، فإن هذا المبدأ لا يكتمل تحقيقه ولا يؤتي ثماره إلا إذا كفل الدستور الرقابة القضائية بصورة صحيحة على جميع أعمال السلطات العامة في الدولة، ويتحقق ذلك بكفالة حق التقاضي مع توفير الضمانات لتحقيق مبدأ استقلال السلطة القضائية[100]، والرقي بها لتحقيق مبدأ العدالة الناجزة وتمكين الكافة من اللجوء إلى القضاء.

حق الإنسان في اللجوء إلى القضاء هو حق أصيل يرتبط بصفته الإنسانية سواء أكان الحق المطلوب شخصياً لصيقاً بصفة الإنسان الشخصية أو بصفة معنوية للشركات والمؤسسات، ومؤدى ذلك

---

[99] سرور، أحمد (1999)، **الحماية الدستورية للحقوق والحريات**، دار الشروق، القاهرة، ص27.

[100] المقاطع، محمد (2015)، **الوسيط في النظام الدستوري الكويتي ومؤسساته السياسية**، الكويت، ص459-461.

بالضـرورة أن لكل فرد في كل مجتمع من المجتمعات أن يتقاضـى أمام قاضـيه الطبيعي، وأَلا يجبر على المثول أمام غير هذا القاضـــي، ولقد غدا هذا المبدأ من المبادئ الأصـــولية العليا، بل لعله المبدأ الأول المهيمن على كل نظام قضائي أياً ما كانت الفلسفة المتبعة في هذا النظام، بل عنى المشرع الدستوري في الدول كافة بتأكيده لما من أهمية وأثر واضح في إرجاع الحقوق لأصحابها.[101]

وعُرف حق التقاضي بأنه تمكين الشخص من اللجوء إلى القضاء طلباً لحماية حق ومصلحة، أو مركز قانوني، أو رد اعتداء أو استرداد ما سُلِبَ منه، ولا يستثنى من ممارسة حق التقاضي أحد فالكل له اللجوء إلى القضاء بأنواعه ودراجاته كافة لحماية حقوقه المشروعة، فحق التقاضي يتيح لأي شخص أن يلجأ للسلطة القضائية وفقاً للدساتير، ووفقاً للإجراءات المنظمة وذلك لتحقيق مصلحة مشروعة.[102]

فالحق في التقاضي يقوم مقام الحريات المضمونة قانوناً ولا يمكن الحرمان منها، فهو حق اختياري يمكن ممارسـته أو عدم ممارسـته باعتبار أن الدعوى إنما تحمي حقوقاً قابلة للترك والتنازل في بعض الأحيان، رغم أن الفقهاء ومنهم الفقيه الألماني IHRNG اعتبر أن الحق في التقاضـــي ليس حقاً اختيارياً إنما هو من الواجبات المحمولة على الفرد، كما أنها لا تعني اللجوء إلى القضـاء عند وجود نزاع فقط بل حتى في غيابها مثل الأعمال الولائية للقضـــاء والأذون على العرائض والإجراءات الخاصـــة بالتســجيل العقاري، ومن نتائج ممارسة هذا الحق التزام السلطة القضائية بالنظر في الدعوى المرفوعة أمامها والبت فيها[103]، والبحث عن السبل كافة التي من شأنها تعزيز هذا الحق.

وقد يصادر حق اللجوء إلى القضاء بواسطة القوانين الإجرائية التي تجعل من إجراءات التقاضي بطيئة ولم يطرأ عليها أي تعديل قانوني يجعل من هذه الإجراءات تتسـم بالسـرعة وتحقق العدالة الناجزة، وهذا كله من شـأنه تعزيز ثقة المواطن بالقضـاء واللجوء إلى قاضـيه الطبيعي إيماناً منه بالدور الذي يقوم به دون مماطلة وتسويف الإجراءات.

ومن أوجه المصـــادرة الحديثة لذلك الحق تلك الأصـــوات التي تنادي بعدم جدوى إدخال وســـائل التكنولوجيا لإجراءات التقاضـــي وخاصـــة ما يتعلق بالتبليغ الإلكتروني، فهذه النظرة الضـــيقة تجعل من

---

[101] العطار، أحمد (2002)، **حق الإنسان في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي**، مجلة العلوم القانونية والاقتصـادية، ع2، جامعة عين شمس، ص5-6.

[102] جيماوي، نبيلة (2023)، **حق اللجوء إلى القضاء الإداري في الجزائر بين النص والضمانات**، مجلة الفكرة القانوني والسياسي، ع1، ص1561.

[103] بوشيبان، زهير (2023)، **الحق في اللجوء إلى القضاء**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص13-14.

القواعد القانونية التي من شأنها تحقيق العدالة الناجزة قواعد تتسم بالقصور والعجز، فالأصل العام هو صون الحقوق وردها إلى أصحابها بأسرع وقت دون انتقاص أو إلغاء حق التقاضي.

وبالاطلاع على القانون الأساسي الفلسطيني نجده نصَّ صراحةً على حق لجوء كل فلسطيني إلى قاضيه الطبيعي[104]، بل زاد على ذلك بأن أكد على تنظيم القوانين إجراءات التقاضي بشكل يضمن سرعة الفصل في القضايا، ويرى الباحث في ذلك تعزيزاً واضحاً وجلياً بضرورة تعديل القوانين الإجرائية بشكل يساهم في إدخال وسائل التكنولوجيا في إجراءات التقاضي ويشرع التقاضي الإلكتروني تعزيزاً لحق الكافة باللجوء إلى القضاء.

- **الفرع الثاني: تأثير التحول الرقمي على ضمانات التقاضي الأساسية**

أولاً: مبدأ علنية الجلسات

من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي نص عليها في معظم المواثيق الدولية والدساتير مبدأ العلانية، حيث أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مبدأ علانية المحاكمة[105]، كما جاء ضمن نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تأكيداً على مبدأ العلنية[106]، وكذلك الأمر لدى المشرع الفلسطيني الذي أقر مبدأ علنية الجلسات في قانونه الأساسي المعد عام 2003[107].

وعرف الفقه القانوني علنية الجلسات بأنها: حصول التحقيق في الدعوى والمرافعة بها خلال جلسات يحق للأشخاص الحضور فيها كما يسمح بنشر الأحكام التي تصدر بها[108]، وعرفت بأنها: السماح لجمهور الناس بالدخول إلى القاعة التي تجري بها المحاكمة بما يؤمن لهم الاطلاع على إجراءاتها وحرية نشر الوقائع في الصحف[109].

---

[104] نصت الفقرة (1) من المادة (30) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م، على: "1-التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل فلسطيني حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وينظم إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا...".

[105] نصت المادة (10) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، على: "لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً **وعلنياً**، للفصل في حقوقه والتزاماته..." الصادر في باريس في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.

[106] نصت المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للإنسان على: "الناس جميعاً سواء أمام القضاء ومن حق كل فرد لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية أن تكونن قضيته محل نظر منصف **وعلني** من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية...".

[107] نصت المادة (105) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، على: "جلسات المحاكم علنية....".

[108] ابو الوفا، أحمد (1980) **المرافعات المدنية والتجارية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص49.

[109] حومد، عبد الوهاب (1987)، **أصول المحاكمات الجزائية**، المطبعة الجديدة، دمشق، ص816.

الأصـــل في العلنية تحقيق مبدأ العدالة ما بين الخصـــوم من جهة والجمهور من جهة أخرى، فعلنية الجلسـات تكفل اطلاع الكافة على مجريات المحاكمة مما يحتم على القاضـي تحري سُـبل تحقيق العدالة كافة، ودفعه بذلك إلى صـوغ حكمه بشـكل أدق وتسـبيبها بشـكل محكم وواضـح، فاطلاع الكافة على إجراءات من معززات التزام القاضي بالقوانين وتحقيق العدل.[110]

وإذا كان الأصـل في الإجراءات أنها قد روعيت فيها العلنية أثناء الدعوى، فإن خلو محضـر الجلسـة والحكم من ذكر العلنية لا يعيب الحكم، كل هذا ما لم يثبت الطاعن أنَّ الجلســة كانت ســرية من غير موجب قانوني، بالمقابل فقد تشـدد القضـاء الفرنسـي في إثبات علنية الجلسـة، فأوجبت محكمة النقض الفرنسـية أن يثبت في محضـر الجلسـة أنَّ العلنية قد روعيت إلا إذا افترض عدم مراعاتها، وقضـت أن العلانية يجب أن تثبت في جميع الجلسـات التي بوشـرت فيها إجراءات تحقيق الدعوى لا مجرد الجلسـة التي صدر فيها الحكم.[111]

وبناءً على ما سبق من مفاهيم يرى الباحث أن حضـور أطراف الدعوى ووكلائِهم غير كافٍ لتحقيق مبدأ العلنية، فالقصـد بها تمكين حضـور الجمهور جلسـات المحاكمة دون اشـتراط صـفات محددة في أي منهم، وذلك يحقق عدة أهداف لعل أهمها تحقيق الرقابة على أعمال القضـاء وإشـعارهم بضـرورة العمل على صياغة حكم قضائي يرقى ومستويات العدالة المنشودة معللاً تعليلاً دقيقاً وسليماً.

وتأسيساً على ذلك فإنَّ تحقيق مبدأ علنية الجلسات أمام التقاضي الالكتروني يمكن تحقيقه عبر حضور الجمهور في قاعة المحكمة التي يجلس بها القاضـــي وبهذا الوضـــع يشـــابه ما جرت عليه العادة وفقاً لإجراءات التقاضـــي التقليدية إلا أنَّ الفارق أنَّ عرض المحاكمة سـيكون عبر شـاشـات، كما يمكن بث المحاكمة عبر الموقع الإلكتروني الخاص بمجلس القضاء حيث تستحدث نافذة تمكن الجمهور من حضور الجلسات، وبذلك يتحقق مبدأ علنية الجلسات خلال المحاكمة الإلكترونية.[112]

كما يمكن للجمهور الحضور من خلال الغرف الخاصة بالخصـوم أو وكلائِهم ومتابعة الجلسات، ولا يمكن التسـليم بهذا الرأي على إطلاقه فالحضـور مع الخصـم غير متاح للكافة، فلا يمكن إجبار الخصـوم

---

[110] محمود، حسني (1988)، **شرح قانون الإجراءات الجنائية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص829.

[111] براك، أحمد (2024)، **التقاضـــي الجنائي الإلكتروني بين اعتبارات العدالة الناجزة ومقتضـــيات المحاكمة العادلة**، بحث معد للمشـــاركة في المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرين، جامعة المنصورة، مصر، ص26.

[112] بيني، نجلاء (2024)، ضـــمانات المحاكمة العادلة والتقاضـــي الإلكتروني، ع63، مجلة الباحث للدراســـات والأبحاث القانونية والقضـــائية، ص392.

ولا وكلائِهم على فتح منازلهم أو مكاتبهم للجمهور لمتابعة إجراءات المحاكمة بداعي تحقيق العلنية، ومن جانب آخر لا يمكن القول بتحقيق العلنية لمجرد حضـــور البعض مع أحد الخصـــوم إحدى جلســـات المحاكمة، فلا بد أن تتوافر العلنية في جلسات المحاكمة كافة من بدايتها وحتى إصدار الحكم فيها.[113]

وحرصـــاً على تحقيق مبدأ العلنية يمكن للطرف المعترض على تعارض إجراءات التقاضـــي الإلكتروني مع هذا المبدأ أن يطلب اللجوء إلى طرق التقاضي التقليدية، ويرى الباحث أنَّ فرصة حضور الجلسـات الإلكترونية تكون متاحة للجميع من خلال غرف التقاضـي التي تسـمح للجميع الحضـور دون تمييز ودون تقرير من أحد، كما هو الحال في المؤتمرات والمحاضـــرات التي تعقد عبر تقنية Zoom التي يحضرها من يحوز رابط اللقاء، ويكون حضوره من مكان تواجده مع إمكانية تحقيق ضبط الجلسة بشـأن الهدوء والنظام من خلال التحكم الإلكتروني بمن يمكن عرض صـورته خلال الجلسـة وسـماع صـوته، وبذلك نكون حققنا مبدأ علنية الجلسـات دون شـك، عدا تلك الجلسـات التي يلزم بها السـرية بناءً على طلب الخصوم أو بناءً على طبيعة الدعوى التي تلزم السرية كقضايا الأحداث فيمكن حجب عرضها للعلن.

ثانياً: مجانية التقاضي

يقصـد بمجانية القضـاء أن من يلجأ إلى القضـاء لا يدفع أجراً للقاضـي، وأنَّ أفراد الهيئة القضـائية يتلقون رواتبهم وأجورهم من الدولة، ولا تعني مجانية القضاء عدم تحمل المتقاضيين أية أعباء مالية عند التجائهم إلى القضـاء، بل يدفع المدعي رسـوماً عند إقامة الدعوى يتحملها في النهاية الخصـم الذي يخفق في إثبات ما يدعيه.[114]

وقد كرس المشـرع الدسـتوري الفلسـطيني للأفراد حقهم في اللجوء إلى القضـاء وكفل حق التقاضـي بشكل مجاني للجميع، واعتبره من الأمور الهامة التي لا يجوز التنازل عنها، وسعى القانون الأساسي من أجل إعمال حق التقاضـي بالأخذ بمبدأ مجانية القضـاء وعدم جعل هذا الحق مشـروطاً بأداء بمقابل مادي، لأن كفالة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان هو واجب قانوني دستوري.[115]

---

[113] العلوه، أيمن (2021)، **العلنية أمام المحاكم الإلكترونية**، ع23، مجلس جامعة البعث، جامعة دمشق، ص33.

[114] التكروري، عثمان (2019)، **الكافي في شـرح قانون أصـول المحاكمات المدنية والتجارية**، ص29، نسـخة منشـورة على موقع الإلكتروني الخاص بالدكتور عثمان، www.othman.ps.

[115] الناظر، رنين (2022)، **الحق في التقاضـي بين النظرية والتطبيق – فلسـطين نموذجاً**، مجلة المفكر للدراسـات القانونية والسـياسـية، ع4، ص87.

تقتصر مجانية التقاضي على عدم دفع أجورٍ للقضاة ومساعديهم لأنهم كسائر موظفي الدولة يتلقون أجورهم من هاته الأخيرة، وإقامة الدعوى لا يقتصر على دفع رسومها، إنما ترتب مصاريف ونفقات، ويقصد بمصاريف الدعوى الأموال اللازمة لرفع الدعوى وحتى الحكم فيها، وتشمل المصاريف القضائية بالإضافة إلى ما قد ينفقه المتقاضي على تنقلاته أو إقامته وإلى ما شابه ذلك.[116]

ومن هذا المنطلق قد لا نجد أن للتقاضي الإلكتروني أثراً على مبدأ مجانية التقاضي بشكل مباشر، إنما من شأنه تخفيف عبء المصاريف على المتقاضين بشكل ملحوظ، ويتجلى ذلك بتمكنهم حضور جلساتهم من أماكن تواجدهم دون الحاجة إلى التنقل من مكان إلى آخر، أو تعطيل أعمالهم، فحضور جلسة المحاكمة يصبح ممكناً وبشكل يسير من مكان العمل دون الحاجة إلى إجازةٍ كاملةٍ من العمل، وإنما يكفي بالموظف إجازة ساعية حتى تنتهي جلسته وبذلك نكون أمام توفير عبء الغياب عن العمل الذي من شأنه الحسم من راتبه أَو رصيد إجازاته.

ثالثاً: مبدأ المواجهة في الإجراءات القضائية

يقصد بالمواجهة إتاحة الفرصة للمتهم ولباقي الخصوم في الدعوى لحضور إجراءات المحاكمة والمناقشات التي تحدث داخلها وإطلاع كل خصم على ما لدى الخصم الآخر من أدلة ليتمكن من الرد عليها، وإبداء الرأي فيها، ويعرض أيضاً كل خصم دفوعه وطلباته مواجهة لغيره من الخصوم على شكل مناقشة منظمة بواسطة رئيس الجلسة، وعندئذٍ يكون القاضي قد أحاط بكل جوانب الدعوى وفهم مسائلها، وأصبح في وسعه أن يكون اقتناعه حولها وأن يحكم فيها على بينَّة من أمره، إذ أنه من المسلم به أنَّ القاضي يبني حكمه استناداً إلى ما يدور في جلسته من مناقشات بين الخصوم، وقد تكون هذه المناقشات الفرصة الأخيرة للمتهم من أجل دفع الاتهام الموجه إليه، وتمكينه من الدفاع عن نفسه.[117]

ويتجلى مبدأ المواجهة من خلال اتخاذ إجراءات المحاكمة صورة المناقشة العلانية المنظمة التي تجري بين أطراف الدعوى ويديرها رئيس الجلسة ويبني حكمه على خلاصتها.[118]

---

[116] شرون، حسينة (2013)، **ضرورة تدعيم مبدأ مجانية القضاء لكفالة الحق في التقاضي**، مجلة الاجتهاد القضائي، ع9، ص109-110.

[117] بن عمراني، محمد. فروحات، سليمان (2018)، **مبدأ المواجهة بين الخصوم وأثره في المحاكمة العادلة "دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي"**، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، الجزائر، ص12.

[118] حسني، محمود، مرجع سابق، ص841 .

وبطبيعة الحال فإن المواجهة من شـــأنها تعزيز قناعة القاضـــي من خلال ســـماع الدفوع والبينات لأطراف الدعوى وبذلك يحيط القاضـي تصـوره بالواقعة التي سـيحكم بشـكل نزيه لا لُبس فيه، وقد فرد المشـرع الفلسـطيني فصـلاً خاصـاً لاسـتجواب الخصـوم خلال قانون البينات الأمر الذي يتيح للقاضـي اسـتجواب الخصـوم ومواجهتهم من تلقاء نفسـه أو بناءً على طلب أحد الأطراف، كما صـرح للمحكمة الانتقال إلى الخصم الذي ترغب في استجوابه[119]، وبذلك يعزز المشرع الفلسطيني مبدأ المواجهة الذي لا ينفك عن الاستجواب.

ويلاحظ مما ســبق أن التقاضـــي الإلكتروني يعطي تطبيقاً ســـهلاً لمبدأ للمواجهة مما هو عليه في إجراءات التقاضـــي التقليدية، ففي إطار التقاضـــي الإلكتروني يتمكن جميع الأَطراف من الاطلاع على المستندات والأدلة المقدمة في الدعوى كافةً، والرد عليها بشكل مرن وسريع، ناهيك عن استخدام تقنيات الاتصال المرئية والمسموعة في آنٍ واحدٍ التي تتيح المواجهة والاستجواب من خلال تلك الوسائل عوضاً عن الحضور الشخصي في قاعات المحاكم سواء من قبل الخصوم أو المحامين أو القضاة.

المبحث الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني

تمر إجراءات التقاضي الإلكتروني بالعديد من المراحل شأنه شأن التقاضي العادي، ويكمن الفرق في الوسائل المستخدمة للتواصل والتقنيات لإنجاز هذا النظام، فالتواصل في القضاء العادي يقتصر على اللقاء الشـــخصـــي ما بين أطراف الدعوى، وعلى خلاف ذلك يكون اللقاء إلكترونياً من خلال وســـائل الاتصالات المرئية والمسموعة.

وفيما يتعلق باللوائح والمســـتندات جرت العادة على تقديمها ورقياً وهذا ما ســـنلاحظ غيابه حال إقرار التقاضي الإلكتروني، حيث سيتم تقديم المستندات كافة عبر وسائل إلكترونية ليتم البت بشأنها خلال جلسات محاكمة مرئية عن بُعد دون تكبد عناء الذهاب إلى قاعة المحكمة كما كان الحال عليه وفقاً للقضاء التقليدي.

[119] نصـت المادة (129) من قانون البينات الفلسـطيني في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسـنة 2001 وتعديلاته، على: "إذا كان للخصـم عذر يمنعه عن الحضور لاستجواب، جاز للمحكمة الانتقال إليه لاستجوابه"، المنشور في الجريدة الرسمية في سبتمبر 2001، ع38، ص226-278.

بالمجمل هذا يجعل التقاضـــي الإلكتروني متمتعاً بمزايا عدة منها توفير الوقت والجهد والتكلفة للكافة ولا ننسى أصحاب الاحتياجات الخاصة، علاوةً على سهولة تحقيق العدالة الناجزة، ورد الحقوق لأصحابها من خلال مرونة الإجراءات التي ستتبع خلال التقاضي الإلكتروني.

المطلب الأول: إقامة الدعوى

مُنح صـــاحب الحق حق الالتجاء إلى القضـــاء طلباً لحق مكفول بموجب القانون أو طلباً لحماية قانونية من اعتداء على حق شخصي، وتنبع أهمية الحق من صونه خلال القانون الأساسي الفلسطيني المعدل الذي كلف للناس كافة حق اللجوء إلى القاضـــي الطبيعي وفقاً لإجراءات تضـــمن تحقيق العدالة الناجزة من خلال سرعة البت في الدعوى.[120]

كما أحال القانون الأساسي الفلسطيني تنظيم إجراءات التقاضي للتشريعات العادية، وما يجري العمل عليه لدى الدول التي طبقت التقاضـــي الإلكتروني نجده متفقاً وإجراءات التقاضـــي التقليدي مع اختلاف الوسيلة التي تتم من خلالها قيد الدعوى والبت فيها.

والهدف الأساسي من رسم خط سير الدعوى القضائية بالإضافة للحفاظ على الحقوق وصونها من الضياع تعزيز مبدأ العدالة الناجزة الذي لا يقل أهمية عن مبدأ المساواة ما بين الخصوم والمواجهة فيما بينهم، لذا سيتطرق الباحث من خلال هذا المطلب لإجراءات إقامة الدعوى الإلكترونية.

- **الفرع الأول: قيد الدعوى إلكترونياً**

لا تختلف إجراءات الدعوى التي يتم قيدها إلكترونياً عنها في الوضـــع المعتاد، حيث يتم قيد الدعوى إلكترونياً من خلال المدعي بشكل مباشر أو بواسطة محامٍ موكل من قبله، وسنتناول الإجراءات بنوع من التفصيل، وفقاً للآتي:

1) تسجيل الدعوى:

تسجل الدعوى إلكترونياً على موقع معد خصيصاً متضمنة البيانات الآتية[121]:

أ. "اسم المحكمة.

---

[120] الفقرة (1) من المادة (30) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، والتي نصت على: "1- التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل فلسطيني حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي....".

[121] المادة (52) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001، الوقائع الفلسطينية، ع38، سبتمبر 2001.

ب. اسم المدعي وصفته ومحل عمله وموطنه واسم الشخص الذي يمثله إن وجد وصفته وعنوانه.
ج. اسم المدعى عليه وصفته ومحل عمله وموطنه.
د. إذا كان المدعي أو المدعى عليه فاقداً لأهليته أو ناقصها فينبغي ذكر ذلك.
ه. موضوع الدعوى.
و. قيمة الدعوى بالقدر الممكن بيانه إذا كانت من الدعاوى غير محددة القيمة.
ز. وقائع الدعوى وأسباب الدعوى وتاريخ نشوئها وطلبات المدعي التي تبين أن للمحكمة صلاحية نظر الدعوى.
ح. إذا كان موضوع الدعوى عقاراً أو منقولاً معيناً بالذات فيجب أن تتضمن لائحتها وصفاً كافياً لتمييزه عن غيره.
ط. توقيع المدعي أو وكيله."

ويقوم المدعي بتسجيل دعواه مشتملة على البيانات السابقة وفقاً للمادة (52) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية عبر الموقع الإلكتروني منشئً بذلك لائحة دعواه ومرفقاتها التي يطالب من خلالها بحقه المدعى به، وقد جرت العادة في المحاكم الفلسطينية أن تقدم لائحة الدعوى ومرفقاتها ورقياً لدى قلم المحكمة وبعد ذلك يتم قيدها إلكترونياً من قبل موظف مختص.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إنْ تسجيل الدعوى إلكترونياً من خلال صاحب الحق مباشرةً من شأنه تخفيف العبء على موظفي المحاكم نتيجة حضور المدعين للمحكمة شخصياً لقيد دعواه وحصولهم على أرقام خاصة بها، علاوةً على تخفيف العبء على المواطن الذي يضطر لمغادرة عمله والذهاب للمحكمة الامر الذي قد يكلفه الانتقال إلى محافظة أُخرى لغايات تسجيل دعواه، فيتكبد عناء الانتقال من محافظة إلى أخرى.

ولنضف على ذلك أهمية القيد الإلكتروني للدعوى في عملية الحفاظ على المستندات وأرشفتها مباشرةً وحمايتها من التلف أو الضياع كما كان الحال في ظل استخدام المعاملات الورقية، وعلاوة على أهمية حفظ البيانات إلكترونياً يمنع ذلك كل مَنْ تسول له نفسه التلاعب بأوراق الدعوى نتيجة سهولة مراقبة حركات الملفات إلكترونياً وصعوبة التعديل عليها أو إتلافها أو إخفائها.

ومن المهم الإشـــارة إلى تعبئة الخانات المطلوبة لقيد لائحة الدعوى يجب أن تكون إلزامية ولا يمكن إهمالها أو تركها فارغة وإلا كان ذلك حائلاً دون قيد الدعوى، وبذلك نضـمن سـلامة البيانات التي تمثل مجتمعةً لائحة دعوى قابلة لإقامة دعوى بموجبها.

على أساس ما سبق يتم قيد الدعوى بموجب حساب خاص للموطن مُعَدٍّ بشكل مسبق متضمنٍ بياناته ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني حتى تسهل مهمة مراسلته إلكترونياً، ويمكن لإعداد ذلك الاستعانة بالجهود المبذولة من قبل الحكومة الفلسطينية التي تسعى لإنشاء برنامج حكومتي الذي يؤسس لإنشاء حكومة إلكترونية.

2) التوقيع على لائحة الدعوى

أشرنا بشكل سابق لما أولاه المشرع القانوني الدولي للتوقيع الإلكتروني من أهمية خلال تنظيمه ضمن قوانين دولية خاصة وتعميمها على الدول، ويمكن للمشرع الفلسطيني أن يمنح التوقيع الإلكتروني الحجية القانونية من خلال سن تشريع اللازم أو إجراء التعديل المناسب على التشريعات النافذة لغايات ذلك، ليكافئ التوقيع الإلكتروني بهذا التغيير التوقيع الخطي.

فالتوقيع الإلكتروني يؤدي وظيفة التوقيع التقليدي بتحديد هوية الشخص المنسوب إليه ورضاه والتزمه بمضمون المحرر[122]، ويكون له حجية قانونية كاملة في الإثبات في حال نظم قانوناً كما هو الحال لدى المشرع الأردني الذي أَقر بحجية التوقيع الإلكتروني واعتباره منتجاً لآثاره القانونية وملزماً للأطراف.

أما بشأن التشريع الفلسطيني فالمطلع على القرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية يجده جاء قاصراً ولم يتطرق لحجية التوقيع الإلكتروني، بل إنه نص على إنشاء وحدة المصادقة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني التي لم تنشِئْ لغاية إعداد هذه الدراسة، ولم يتم منح ترخيص لأية جهة لغايات تقديم خدمات الثقة والتوثيق الإلكتروني، ولعل ما جاء في القانون من قصور كان سيتضح من خلال مذكرته التوضيحية التي لم تُعد بعد.

والمقصود بجهة المصادقة الإلكترونية الجهة التي تنشئ التوقيعات الإلكترونية للأفراد والمؤسسات، لذا تشترط بعض التشريعات شروطاً معينة يجب أن تحققها تلك الجهات كما أنه من الحريّ

[122] شرون، حسنية (2021)، **التوقيع الإلكتروني كآلية لتوثيق المعاملات الإلكترونية**، مجلة الاجتهاد القضائية، م13، ع02، ص606.

بالمشرع الفلسطيني إصدار النظام الخاص بها وعدم تضمين إنشائها بشكل عام ضمن قرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية.

إذاً وبناءً على ما سبق يرى الباحث إمكانية تطبيق التوقيع الإلكتروني على لوائح الدعاوى الإلكترونية في حال أتمت الجهات المختصة ما يلزم لغايات البدء في إنشاء التواقيع الإلكترونية والمصادقة عليها خاصة في ظل السعي والتوجه الحكومي لإقامة حكومة إلكترونية ونظام حكومتي المنشأ حديثاً، وجاري العمل على تفعيله، وبذلك تكون أمام لائحة دعوى مستوفية لشرائطها ويتوجب على المدعي دفع الرسوم.

3) دفع الرسوم

ومن موجبات رد الدعوى شكلاً عدم دفع الرسوم المفروضة قانوناً، ومع التطور التكنولوجي ظهرت آلية الدفع الإلكتروني[123]، لذا للمدعي إيداع رسوم الدعوى إلكترونياً بموجب نظام قانوني خاص يصرح باستخدام هذه التقنيات ووسائل الدفع الإلكتروني المعتمدة، ويحدد الخطوات التقنية التي تنظم ذلك، وقد يطلب ملء نموذج إلكتروني يحتوي تفاصيل الدعوى وقيمة الرسم، ومن ثم اختيار آلية الدفع مثل بطاقة الائتمان أو الحوالة البنكية أو طرق أُخرى، وتتم العملية بإدخال معلومات الدفع الخاصة بمالك البطاقة مثل رقم البطاقة وتاريخ انتهائها ورمز التحقق، وبعد التأكد من توفر الرصيد وخصمه يمنح الدافع إيصال بالدفع كدليل على دفع الرسوم من خلال البريد الإلكتروني أو من خلال نظام الدفع.

ولا يفوتنا أن ننوه على ضرورة احتواء النظام بحاسبة إلكترونية تعمل على حساب الرسوم الواجب أدائها بموجب قيمة الدعوى، وبذلك نكون أمام إجراء متمم لقيد الدعوى ودفع رسومها.

4) الرقم التسلسلي للدعوى

وفقاً لأحكام القانون تمنح الدعوى رقماً تسلسلياً وفقاً لأسبقية التسجيل حين تسجيلها في سجل القضايا وبعد دفع رسومها[124]، وفي العموم يتم تعيين أرقام تسلسلية للدعاوى القضائية لتسهيل إدارة الدعاوى وتتبعها في النظام القضائي، حيث تتميز كل دعوى برقم متسلسل.

---

[123] الكرعاوي، نصيف (2014)، **التقاضي عن بعد**، رسالة ماجستير، جامعة بابل، ص88.

[124] نصت المادة (54) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 وتعديلاته، على: "يقيد قلم المحكمة لائحة الدعوى يوم إيداعها في سجل القضايا بعد دفع الرسم وتعطى رقماً مسلسلاً وتختم بخاتم المحكمة ويدون التاريخ باليوم والشهر والسنة".

ومن خلال النظام المعد لغايات إتمام إجراءات التقاضـــي الإلكتروني يمكن أن تتم هذه المرحلة حيث يمنح النظام الدعوى رقماً بناءً على ما وصل إليه النظام من تسجيل للدعاوى في محكمة الموضوع، ليتم بعد ذلك إحالة الدعوى لقاضي الموضوع وتحديد موعد جلسة لنظرها.

5) تحديد موعد الجلسة

بعد قيد الدعوى إلكترونياً في سـجلات المحكمة المختصـة ومنحها رقماً متسـلسـلاً بناءً على ما وصـل إليه التسـجيل من أعداد الدعاوى لتمييزها عن غيرها، وبعد دفع رسـومها يتم تحديد موعد الجلسـة الأولى للنظر في الدعوى، حيث يحدد الموعد باليوم والتاريخ وســـاعة عقد الجلســـة وفقاً لجدول زمني يناسب المحكمة لنظر الدعوى بالإضافة لتمكين المحامين والخصوم من الحضور إلكترونياً.

وتأسـيسـاً على التسـجيل الإلكتروني للدعوى يتم منح موعد الجلسـة بشـكل فوري خاصـة وأن الإجراءات الإلكترونية تتم خلال وقت قصير متتابعة، وفي هذه الحالة لسنا بحاجة إلى إعادة تبليغ المدعي حيث يعتبر قد تبلغ موعد الجلسة حكماً.

ومن خلال ما ســبق من إجراءات يرى الباحث أن تحقيق العدالة الناجزة أمر ليس بالســهل في ضـوء الإجراءات التقليدية، فجميعها إجراءات تؤدي لبطء إجراءات التقاضـي وتحد من السـير السـريع للدعوى، لذا يجب على الجهات المختصـة العمل بشكل جدي وسـريع على تحويل إجراءات التقاضـي في فلسطين إلى إجراءات إلكترونية، خاصة أن معوقات العدالة الناجزة في فلسطين تكاد تتفرد عما هي عليه في باقي أرجاء المعمورة نظراً للوضـــع الخاص برضـــوخ فلســـطين للاحتلال الذي لا يتوانى بوضـــع الحواجز وإغلاقها بشكل مستمر، وهذا ما يشكل عائقاً في تنقل الكافة ما بين مكان سكناه ومكان عمله.

ناهيك عن الوضـــع الذي نعايشـــه منذ الســـابع من أكتوبر 2023 الذي أدى لوضـــع المزيد من الحواجز والمعيقات والإغلاق الدائم والمسـتمر لمناطق الضـفة الغربية، وفصـل القرى فصـلاً تاماً عن مراكز المدن وصـعوبة التنقل من محافظة إلى أخرى في ظل الحواجز، سواء كانت للمواطنين أم للقضـاة والموظفين الذين تعرض بعضـــهم للاعتقال والاصـــابة، بل تعدى ذلك إلى تعذر نقل الموقوفين من مكان توقيفهم إلى قاعات المحاكم الأمر الذي ما كان ليكون في حال توفر إجراءات التقاضي الإلكتروني.

- **الفرع الثاني: تبليغ أطراف الدعوى**

التبليغ هو وسيلة رسمية قانونية يبلغ من خلالها الخصم بواقعة معينة وبموجبها يتمكن من الاطلاع على لائحة الدعوى ومرفقاتها ويسلم نسخة عنها.[125]

كما عرفت عملية التبليغ بأنها: عملية إيصال الأوراق القضائية إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المراد إعلامهم بمضمون ورقة التبليغ أو بالحضور باليوم والساعة المعينة في ورقة التبليغ إلى المحكمة صاحبة الشأن للنظر في أمرٍ معيّن تختص به المحكمة.[126]

وبإجراء التبليغ تنعقد الخصومة فقط حيث لا تعتبر الخصومة منعقدة ما بين أطراف النزاع مالم يتبلغ المدعى عليه لائحة الدعوى المرفوعة ضده وفقاً لقانون أصول المحاكمات[127]، وهذا ما أكدته محكمة النقض في العديد من أحكامها[128]، وتمر إجراءات التبليغ وفقاً للنظام الحالي بالعديد من الإجراءات التي تحتاج إلى جهد ووقت، لا يخفى على أحد أهمية التبليغات لإتمام إجراءات الدعوى سواء من خلال إجراء التبليغ خلال وقت محدد أو صحة ورقة التبليغ.

حيث تعد سرعة التواصل من أهم مزايا التي ستنتج عند إقرار التقاضي الإلكتروني فتسخير التطور الهائل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يسهل عملية إجراء التبليغ القضائي، مما ينعكس بشكل مباشرة على سير الدعوى والبت فيها، لما للتبليغ من أهمية في كافة مراحل التقاضي.[129]

ولإجراءات التبليغ الإلكتروني انعكاس على مناحي عدة، فالنظر إلى التكلفة التي يتكبدها الجهاز القضائي لإجراء التبليغ في الوقت الحاضر نجدها عالية نسبياً مقارنة بإرجاء التبليغ الإلكتروني عبر وسائل الاتصالات الحديثة والإجراء حينئذ يقتصر على إرسال رسالة إلكترونية، ولسنا بحاجة إلى موظفينَ مختصينَ لأجراء التبليغ، فتعيينُ الموظفينَ وتدريبهم وصرف نفقات تنقلهم بالإضافة إلى رواتبهم تعد تكلفة عالية نسبياً.

---

[125] شوشاري، صلاح الدين (2010)، **شرح أصول المحاكمات المدنية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص249.

[126] ابراهيم، محمد (2007)، **الدعوى بين الفقه والقانون**، دار الثقافة والنشر، بيروت، ص161.

[127] أنظر الفقرة (2) من المادة (55) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني رقم (2) لسنة 2001م.

[128] أنظر حكم محكمة النقض الفلسطينية رقم 2017/774 الصادر في مدينة رام الله بتاريخ 2020/2/27 والحكم رقم 2016/906 الصادر عن ذات المحكمة وبذات المكان بتاريخ 2018/5/6.

[129] عبيد، حسام (2019)، **فكرة التبليغ القضائي الإلكتروني**، ص34، مجلة دراسات البصرة، البصرة، ص316.

بالإضافة إلى بطء الإجراءات في الوضع التقليدي حيث نكون أمام إجراء زيارة شخصية من قبل المختص، الذي قد يواجه عدة عقبات منها ما يتعلق بعنوان الإقامة والعمل الذي قد يتبدل، أو عدم تواجد الشخص في مكان تبليغه ممَّا قد يضطره للعودة لإجراء التبليغ.

ناهيك عن دور التبليغ الإلكتروني في مكافحةِ فساد بعض المحضرين الذينَ يقعون فيه عند شرحهم على أوراق التبليغ دون التوجه إلى العنوان المحدد والشخص المقصود بناءً على طلب أحد المستفيدين من أطراف الدعوى أو لأسباب شخصية، أو ما يقع به المحضِرين من أخطاء مؤداها سبباً موجباً لإبطال ذلك الإجراء.[130]

ومن الجدير تسليط الضوء على إمكانية دمج النظام الإلكتروني للتقاضي مع جهات حكومية أخرى صاحبة اختصاص بإعداد بيانات المواطنين ووسائل الاتصال بهم وهي تلك الجهات المسؤولية عن نظام الخدمات الحكومية الإلكترونية "حكومتي"، علاوةً على إلزام المدعي بضرورة تعبئة البيانات الخاصة بالمدعى عليه بشكل كامل ومنها وسائل الاتصال به.

وبشأن تبليغ الشخص المعنوي لا يختلف الحال عليه عن تبليغ الشخص الطبيعي فيتم التبليغ من خلال الممثل القانوني للشركة وفقاً لسجل تسجيل الشركات لدى وزارة الاقتصاد الوطني، وبإجراء تبليغ المدعى عليه يكون بإمكانه تقديم لائحته الجوابية بشكل إلكتروني أيضاً دون الحاجة للزيارة الشخصية للمحكمة.

وفيما يتعلق بالوسائل المستخدمة في إجراءات التبليغ يمكن ربطها في نظام التقاضي الإلكتروني الذي يعد خصيصاً لتلك الغاية من خلال ربطه بوسائل الاتصال وإرسال الرسائل القصيرة SMS التي تصل عبر الهاتف المحمول، أو من خلال إرسال بريد إلكتروني E-mail أو أي وسيلة اتصال يتم استحداثها وإثبات إجراء التبليغ من خلالها، ويمكن اللجوء إلى إجراء التبليغ بالطرق التقليدية في حال تعذر التبليغ الإلكتروني خاصةً في بداية انطلاق عملية التبليغ الإلكتروني.

وهنا حريٌّ بالمشرع الفلسطيني الإسراع بإقرار التبليغ الإلكتروني وإن لم يُقر التقاضي الإلكتروني فهذا الإجراء من شأنه تحقيق العدالة الناجزة التي بدورها تؤدي الحقوق إلى أصحابها دون الانتظار لفترات طويلة قد تصل إلى ما يزيد على السنة لغايات تبليغ أحد أطراف الدعوى أو شهودها،

[130] عمر، فارس (2004)، **التبليغات القضائية ودورها في حسم الدعوى المدنية–دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، ص184

ويمكن للمشرع الفلسطيني هنا الأَخذ بتجربة المشرع الأردني الذي أَجاز استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية ومنها التبليغ الإلكتروني وفقاً لنظام استعمال الوسائل الإلكترونية[131] في الإجراءات القضائية المدنية.

وما يؤكد القول بضـــرورة تفعيل التبليغ خلال وســـائط إلكترونية ما جاء في تجربة مجلس القضـــاء الأعلى المتمثلة في تقديم الطلبات الإلكترونية إلى دوائر التنفيذ التي شـــهدت تقديم (360.955) طلب خلال العام 2022 الأمر الذي أدى إلى الحد من الاكتظاظ في دوائر التنفيذ.[132]

المطلب الثاني: البت في الدعوى

لاســـتظهار الحقيقة لابد من عقد جلســـات محاكمة يتمكن من خلالها الأطراف إبداء دفوعهم واعتراضاتهم حيث لا يكفي الادعاء من خلال لائحة الدعوى، وبشكلها التقليدي اتصفت هذه المرحلة من الإجراءات بالتعقيد وطول الأمد ســواء لإجراء التبليغ للأطراف أو الشــهود أو بقصــد المماطلة من قِبل الأطراف، مما ينعكس سلباً على القضـاء بشكل خاص وعلى أصـحاب الحق بشكل عام، وفي ذلك يرى الباحث أن التقاضي الإلكتروني سيحل جزءاً لا بأس به من هذا الإشكال.

ولذلك ســيتطرق الباحث من خلال هذا المطلب بعرض آلية انعقاد الجلســات الإلكترونية، وتقديم البينات في ضوء التجربة الحديثة وإثبات الادعاء.

- **الفرع الأول: الجلسات الإلكترونية**

يقصد بمجلس القضاء المجلس الذي ينظر فيه القاضي في الدعوى، ويسمع فيه البينات، ويصدر فيه الأحكام القضـــائية، لم يحدد الشـــارع مكاناً محدداً يجري فيه التقاضـــي، بل اكتفى بأنْ يعتبرَ شـــرطاً من شروط الفصل في الخصومة.[133]

---

[131] أنظر البند (3) الفقرة (أ) من المادة (4) من نظام اســتعمال الوســائل الإلكترونية في الإجراءات القضــائية المدنية رقم (95) لســنة 2018، الصادر بموجب الفقرة (2) من المادة (5)، الفقرة (3) من المادة (58)، الفقرة (7) من المادة (81) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم 24 لسنة 1988 وتعديلاته.

[132] التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى لعام 2022، رام الله، ص7.

[133] أبو طير، شادي (2017)، **شكل النظام القضائي في الإسلام دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، الخليل، ص161.

مصطلح مجلس التقاضي الإلكتروني يشير إلى استخدام التكنولوجيا الإلكترونية والوسائط المتعددة في عقد الجلسات عبر تطبيقات مساعدة تمكن القضاة من إدارة الجلسة ما بين المدعيين ووكلائهم دون الحاجة إلى التواجد المادي في نفس المكان.

وتصمم خدمة التقاضي الإلكتروني من خلال تمكين أطراف الدعوى ووكلائهم من حضور الجلسة إلكترونياً أو الاعتذار عن عدم التمكن من الحضور إلكترونياً دون الحاجة إلى الحضور الشخصي إلى المحكمة، ويتم ذلك من خلال التواصل مع بريد إلكتروني خاص بالمحكمة، أو عبر التطبيق المعد لغاية التقاضي الإلكتروني، أو من خلال الدخول إلى البوابة الإلكترونية الخاصة، ويستطيع القاضي عندها أن يحدد موعداً آخر لنظر الدعوى، أو أن يبلغَ من التمس العذر برفض عذره، ويلزمه بذلك حضور الجلسة، وفي حال كان حضور أطراف النزاع ليس مُلزماً، فيكفي لهم تقديم ما يجب تقديمه أو ما يرغبون بتقديمه من خلال البوابة الإلكترونية ليتمكن القاضي وباقي أطراف النزاع من الاطلاع عليها.[134]

وتبدأ الجلسة بأمر من القاضي المختص لسماع دفوع الأطراف، ومن المسلم به أن للقاضي سلطة رفض الدفوع أو قبولها[135]، ويبدأ بتدوين الجلسة بشكل إلكتروني من خلال الكتابة الإلكترونية عبر الحاسوب، إذ يبدأ الخصم بالكلام ويتم التقاط صوته عبر وسائط الكترونية حديثة مثل اللاقط الصوتي المرتبط ببرنامج خاص على الحاسب يعمل على نقل الإشارات الصوتية من اللاقط ليترجمها إلى كلمات يتم تدوينها الكترونياً، وعلى الكاتب المختص التأكد من صحة ذلك التدوين المعروض أمام الجميع على الشاشات، ويمكن تسجيل هذا التدوين بالصوت والصورة لاستخدامها في مجريات المحاكمة.[136]

وفي حال عدم إتمام إجراءات المحاكمة خلال الجلسة لعدم استكمال البينات يتم تأجيل الجلسة إلكترونياً، فإذا جاء موعد الجلسة المحدد حضر الأطراف، وتستكمل الإجراءات من النقطة التي وصلت إليها ويتم تثبيت كافة الإجراءات في محضر الجلسة وفي حال استكمال إجراءات المحاكمة تحجز القضية للحكم.[137]

---

[134] الغانم، عبد العزيز (2016)، **المحكمة الالكترونية دراسة تأصيلية مقارنة**، اطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص100-101.

[135] عبد الرحمن، احمد (2009)، **تفسير العقد ومضمون الالتزام العقدي وفقاً لقواعد الإثبات دراسة فقهية وقضائية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص125.

[136] الشرعة، حازم، مرجع سابق، ص54.

[137] النقيبي، علي، مرجع سابق، ص72.

وبالاطلاع على التشريعات المقارنة التي كانت سباقة في هذا المجال نجد أنَّ أهمية هذا النظام تجلت خلال جائحة كورونا سنة 2020 والذي مسّ دول العالم، وكان من بين أهم تداعيات فرض إجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، مما دفع بالعديد من الدول إلى إقرار عقد الجلسات القضائية من خلال وسائل التكنولوجيا، ومن تلك الدول الجزائر التي كانت اعتمدت المحادثة المرئية في التقاضي منذ سنة (2015) في إطار عصرنة قطاع العدالة.[138]

- **الفرع الثاني: تقديم البينات إلكترونياً**

عندما تقول تقديم بينة فإنك تشير إلى إثبات الوقائع المدعى بها من خلال الدلائل والأدلة التي يتم تقديمها أمام المحكمة لدعم حجج وحقوق الأطراف المتنازعين، لذا يتوجب على المدعي أَن يثبت دعواه من خلال بينته إعمالاً للمبدأ القانوني البينة على مَنْ ادعى، على المدعى عليه درء الادعاء وإثبات بطلانه إن كان كذلك.

والبينات المقدمة في المحكمة يجب أن تكون قانونية ومقبولة لدى قاضي الموضوع وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها، وتأتي البينات على شكل شهادات الشهود ووثائق ومستندات والخبرة الفنية وغيرها، وفي حال الإقرار القضائي فإن التصرف القانوني الثابت بالإقرار القضائي يستلزم من القاضي تفسيره، وتحديد نطاقه إذا وجد غموضاً يكتنفه[139].

أولاً: الشهادة الإلكترونية

تعرف الشهادة بإنها: إخبار الشخص أمام القضاء بواقعة صدرته من غيره يترتب عليها حق لغيره، على أن يكون الشاهد قد أدرك شخصياً بحواسه الواقعة التي يشهد بها، بحيث يكون قد رآها أو سمعها بنفسه.[140]

وتعد الشهادة عبر الوسائل الإلكترونية هي ذاتها الشهادة التي تقام بالطرق التقليدية بذات الشروط والأركان ولا تختلف إلا من حيث الوسيلة المستخدمة لأدائها التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية، بحيث

---

[138] عبد القادر، محفوظ، سويقي، حورية (2015)، **انعكاسات المعلومات على الوظيفة القضائية للدولة**، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، ع3، ص42.

[139] عبد الرحمن، أحمد، مرجع سابق، ص127.

[140] الدباس، لين (2021)، **أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية في المسائل الحقوقية وفقاً للقانون الأردني**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص14.

تتحول الشـهادة من أن تكون وجهاً لوجه داخل المحكمة إلى أن تصـبح عبر وسـيلة الاتصـال الحديثة من خلال المحكمة أي عن بُعد.[141]

تؤدى الشهادة الإلكترونية عبر وسائل الاتصال المرئية والمسموعة، بشكل مباشر خلال الجلسة، ويكون سـماع الشـاهد الذي ينضـم للجلسـة بناءً على دعوة من المحكمة من خلال حسـابه الخاص حتى يتسنى للمحكمة التأكد من هويته الشخصية ويمكن ذلك القاضي والأطراف جميعاً من سماع شهادة الشاهد واستجوابه.

يمكن من خلال الشـهادة الإلكترونية اعتماد الشـهادة المكتوبة وهي من الأمور المسـتحدثة للإثبات وسـهلة الإنكار، وتمكن الادعاء عليها بالتزوير وقد كانت تتم قديماً عبر البريد الإلكتروني والفاكس وترسـل للمحكمة المختصـة، وتعتبر الشـهادة المكتوبة دليل مادي يخضـع لفحص صـحتها، حيث يرسـلها الشـاهد الذي يسـتحيل عليه حضـور الجلسـة رقمياً من خلال النظام الخاص بالتقاضـي في حال طلب أحد الأطراف وموافقة الهيئة الحاكمة.[142]

وفيما يتعلق بحجية الشـهادة الإلكترونية فحجيتها غير قاطعة وتقبل إثبات نقيضـها بشـهادة أخرى، سـواء أكانت تقليدية أو إلكترونية أو أي طريقة أخرى من طرق الإثبات[143]، كما تعد حجيتها غير ملزمة للقاضـي فله سـلطة تقديرية كاملة في تقدير قيمتها ذلك أن تقدير أقوال الشـهود ووزن البينة مرهون بما يطمئن عليه ويقتنع به القاضي، أي أنَّ له الحق في ترجيح شهادة على أخرى وأَن يأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة، كما يحق له أن يأخذ ببعض أقوال الشاهد مما يرتاح له وجدانه[144].

ثانياً: المرافعة الإلكترونية

تعتبر المرافعة من المراحل الهامة خلال إجراءات المحاكمة التي من خلالها يتم تقديم جميع الحجج والاستدلالات المقنعة والتي تعزز الموقف وتثبت الحق بشكل منطقي ومنظم، ومن خلال التقاضي الإلكتروني يتاح للمحامي إجراء مرافعته بشـكل إلكتروني من خلال الاسـتعانة بالتكنولوجيا المسـتحدثة

---

[141] نور الهدى، قادري (2023)، **الشهادة الإلكترونية وحجيتها في الإثبات**، مجلة الفكرة القانوني والسياسي، ع1، ص1595.

[142] السـملي، معاذ (2023)، **الجوانب الاجرائية في التقاضـي الإلكتروني**، ع12، المجلة العربية للمعلوماتية وامن المعلومات، المؤسـسـة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ص122.

[143] العبودي، عباس (2005)، **أحكام قانون الإثبات المدني**، دار الثقافة، عمان، ص273.

[144] صـعابنة، محمد (2016)، **مدى حجية الشـهادة عبر الوسـائل الإلكترونية في قانون البينات الفلسـطيني**، مجلة جامعة الأزهر، عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكم، ص209.

لإجراءات التقاضـــي الإلكتروني، التي يمكن لجميع الأطراف من خلالها متابعة مجريات الدعوى والاستماع إلى مرافعة المحامين وتقديم الدفوع بالصوت والصورة وسماع الشهود ومناقشتهم من قبل الأطراف الحاضرين، وهذا ما يتفق ومبدأ علنية الجلسات.

ومن جانب أخر فإن المرافعات تعتمد على تحليل الوقائع والأدلة المتاحة بطبيعة الحال لدى الجميع، فتقييم قوتها ومصداقيتها يقع على عاتق قاضي الموضوع، لذا يجب تنظيم الحجج والأدلة بشكل منطقي ومنظم بطريقة تسهم في إثبات نقاط الاختلاف، وأضف على ذلك على أنَّ المرافعة الناجحة تعتمد على اللغة السليمة واستخدام وسائل الإقناع المناسبة للجمهور والواقعة ولا يؤثر في الأداء سواء أكانت المرافعة عبر وســائل الاتصــالات الحديثة أو شــخصــياً خلال التواجد في قاعات المحكمة وفقاً للطرق التقليدية.

ثالثاً: اصدار الحكم

يعد الحكم القضـــائي الخاتمة الطبيعية التي تتوج بها أي دعوى قضـــائية، وهو الذي يبين حقوق والتزامات الأطراف ويضع حداً للنزاع بينهم، لكون الحكم يصدر بعد أن يدلي الخصوم بطلباتهم ودفوعهم في الدعوى الإدارية، ينطق القاضـــي أو رئيس هيئة المحكمة إذا تعدد قضـــاتها بالحكم القضـــائي شـــفوياً بحضور أطراف النزاع، على أن يكون ما نطق به مطابقاً لما هو مكتوب بصحيفة الحكم القضائي.[145]

وبعد الانتهاء من سماع المحكمة لأقوال الخصوم وفحصها لطلباتهم الجوهرية ومذكرات الدفاع والدفوع التي تقدم بها أطراف الدعوى والمســتندات المؤيدة لها وســماعها شــهادة الشــهود ومناقشــتها الخبراء، تقرر المحكمة إقفال باب المرافعة لتدخل في مرحلة المداولة تمهيداً للنطق بالحكم، ويمكن إتمام المداولة ما بين القضاة عبر تقنيات الاتصال الحديثة دون الحاجة لتواجدهم بذات المجلس، وهذا يتيح لهم عدم التقيد بزمان معين للمداولة ويعينهم على كتابة مسودة الحكم التي تشمل منطوق الحكم.[146]

وعقب إقفال باب المرافعة؛ تجري الهيئة الحاكمة المداولة للخروج بمســودة الحكم التي تشــتمل على منطوق الحكم وأسبابه، توقع من رئيس الهيئة الحاكمة وأعضائها الذين شاركوا في إصدار الحكم فور صــدورها حتى تتمكن من تلاوتها الهيئة المنعقدة، ولا يحول غياب قاضـــي الموضـــوع دون تلاوة

---

[145] الجازي، جهاد (2021)، **التقاضي عن بعد نحو قضاء إداري إلكتروني في المملكة العربية السعودية**، مجلة علوم الشريعة والقانوني، ع3، ص213.

[146] القثامي، إيمان، مرجع سابق، ص1035-1036.

الحكم وتأجيل جلسة المحاكمة دون مسوغ، وهذا ما نص عليه قانون أصول المحاكمات المدنية[147] ولا خلاف في ذلك خلال التقاضي الإلكتروني إلا الوسيلة المستخدمة لإعداد المداولة وإيداع مسودة الحكم.

في حال إقرار التقاضي الإلكتروني فإنَّ الكتابة والتوقيع الإلكترونيين تتيح الاستعانة بكتابة الأحكام وتوقيعها من القضاة إلكترونياً على جهاز حاسب بشكل مباشر من خلال وضع التوقيع الإلكتروني المعتمد، وبعد إيداع نسخة الحُكم الموقعة ضمن ملف الدعوى يمكن للخصوم الاطلاع عليها في حينه وهذه المرحلة من أهم المراحل وأخطرها إذ يتم خروج الحكم من حوزة المحكمة فلا بُدّ من إيداعه بهذه الطريقة لضمان منع التلاعب في الحكم.[148]

[147] نصت المادة (169) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني رقم (2) لسنة 2001، على: "يحضر جلسة النطق بالحكم القضاة الذين اشتركوا في المداولة، فإذا كانت مسودة الحكم موقفة من هيئة المداولة وتغيب بعضهم فيجوز تلاوته من هيئة أخرى على أن يثبت ذلك في محضر الجلسة".

[148] الكرعاوي، نصيف، مرجع سابق، ص129.

الخاتمة

إن وجود منظومة تشـــريعية متطورة تواكب متطلبات الواقع وتســـتوعب احتياجات ورهانات المستقبل ومستجداته؛ خطوة مرحلية ومفصلية لا بُدَّ منها ولا مناص منها في إطار عصرنة قطاع العدالة وتطوير أداء القضاة وأعوانهم، كما تحقق مطالب المتقاضين، وتكرس العدالة المأمولة والمنشودة.

ناهيك أنّ إجراءات التقاضـــي برمته ترتكز على مقوم مهم جداً وهو الجانب التشـــريعي الناظم لإجراءات التقاضي والذي يستند إليه في تبرير أي إجراء قضائي، فلا يمكن الالتجاء إلى إدارة إجراءات التقاضي الإلكتروني حتى يتم اعتماد قوانين إجرائية أو إجراء التعديل اللازم على القوانين النافذة.

وعلى أمل أن يغدو المشرع الفلسطيني مواكباً من خلال تشريعاته حداثة العصر وتطوره ولحين ذلك لا بُدّ من إعداد الدراســات الخاصــة بكل ما هو جديد وأثرها على الوضــع الراهن، ولتلك الغاية تم إعداد هذه الدراسة التي خلص من خلالها الباحث إلى أهم النتائج والتوصيات أملاً من المشرع الفلسطيني دراستها ملياً لمواكبة خطى العالم في التطور والتقدم والتخلص من رهاب التجديد.

النتائج

- تطبيق التقاضي الإلكتروني في فلسطين بحاجة إلى تشريع يسمح برقمنة قطاع العدالة، كما لا يمكن اللجوء إلى إجراءات إلكترونية لإتمام بعض إجراءات المحاكمة بشـــكلها التقليدي غير ممكن نتيجة عدم تعديل القوانين الإجرائية.
- يعزز اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني الضمانات الدستورية التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني للمواطنين.
- أَثبتت التطبيقات العملية لتجربة التقاضــي الإلكتروني نجاعة ســير العمل من خلالها وتحقيق العدالة الناجزة وتســريع الإجراءات للتخفيف من أزمة تراكم الدعاوى وبطء الفصــل فيها، إلى جانب توفير الجهد والوقت على أطراف الدعوى جميعاً.
- يسمح التقاضي الإلكتروني للقضاة بنظر الدعاوى ومباشرة إجراءاتها عبر وسائل إلكترونية حديثة، ويمكن المتقاضــين من حضــور جلســاتهم ومباشــرتها والاطلاع على كافة البينات المقدمة فيها من أماكن تواجدهم، دون الحاجة لولوج المحاكم عبر أنظمة معدة خصيصاً لتلك الغاية.
- من شـأن تطبيق التقاضــي الإلكتروني تعزيز الرقابة على الأعمال القضــائية والإدارية، ومكافحة أي وسيلة غير مشروعة من شأنها الإخلال في العمل القضائي، أو المساس بمشروعيته.

- إنَّ من شـــأن تطبيق التقاضـــي الإلكتروني في فلســـطين التغلب على العقبات التي يخلقها الوضـــع الجيوسياسي لفلسطين بشكل عام، والضفة الغربية بشكل خاص.
- يملك القضـــاء الفلسـطيني أرضـية خصـبة للانطلاق بنظام تقاضـي إلكتروني والمتمثلة في برنامج الميزان، الذي تتم من خلالها إجراءات القضاء في أروقة المحاكم.

التوصيات

- إصـــلاح المنظومة القانونية وتعديل ما يلزم من القوانين الإجرائية والموضـــوعية التي تحول دون تطبيق التقاضي الإلكتروني في فلسطين.
- مواكبة التطور التكنولوجي والاسـتفادة من التجارب التي خاضـتها الدول بتطوير نظامها القضـائي وتطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني تعزيزاً لحق المواطنين باللجوء إلى القضاء.
- البدءُ بإعداد الخطط للمشاريع التدريبية من قبل المعهد القضائي الفلسطيني ليصبح لدينا قضاة مؤهلون لاستعمال وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة، وعرض التجارب العالمية التي نجحت بالفعل في تطبيق التقاضي الإلكتروني، على أن يشمل التدريب القضاة والموظفين أعوان القضاء.
- تطوير التعاون المشـترك ما بينَ السـلطة القضـائية الفلسـطينية وجهات الاختصـاص في البلدان التي كانت سباقة في تطبيق التقاضي الإلكتروني، والاستفادة من تجربتها ونقل الخبرات وتلافي الإشكالات التي واجهتها.
- اتخاذ الإجراءات التقنية اللازمة لضـمان عدم لجوء الخصـوم للتلاعب بوقت وجهد المحكمة وتحديد آلية لتثبت من تعرض أجهزة الحاسوب للتعطل أو خدمة الإنترنت للانقطاع خلال الجلسات.
- لا بُدَّ للمشـرع الفلسـطيني من ضـرورة مراعاة التشـريعات التي تصـدر لمفهوم الكتابة الإلكترونية، خاصـــةً وأنَّ التشـــريعات الحالية التي تعنى بالنظم الإلكترونية جاءت خالية من مفهوم الكتابة الإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

القران الكريم.

- المعاجم

ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج6.

الرازي، مختار الصحاح.

لسان العرب، ابن منظور،ج15، دار المعارف، القاهرة، 1984.

معجم المعاني.

المعجم الوجيز، شعبان عطية، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

المعجم الوسيط، ناصر سيد أحمد وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2008.

المراجع

- الكتب

إبراهيم، خالد. (2008). التقاضي الإلكتروني في الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. ابراهيم، محمد (2007)، الدعوى بين الفقه والقانون، دار الثقافة والنشر، بيروت.

دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

ابو الوفا، أحمد (1980) المرافعات المدنية والتجارية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

التكروري، عثمان (2019)، الكافي في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، نسخة منشورة على موقع الإلكتروني الخاص بالدكتور عثمان.

حومد، عبد الوهاب (1987)، أصول المحاكمات الجزائية، المطبعة الجديدة، دمشق.

دودين، بشار (2010)، الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت، دار الثقافة، عمان.

الرومي، محمد (2008)، المستند الإلكتروني، دار الكتب القانونية، مصر.

الزمخشري، محمود (1998)، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، لبنان.

سرور، أحمد (1999)، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة.

الشرعة، حازم. (2010). التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن.

شوشاري، صلاح الدين (2010)، شرح أصول المحاكمات المدنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

الطوال، عبير، (2010)، النظام القانوني لجهات توثيق التوقيع الإلكتروني، دار وائل للنشـــر والتوزيع، عمان.

طه، مصـــطفى. بندق، وائل. (2005). الأوراق التجارية ووســـائل الدفع الإلكترونية الحديثة. دار الفكر العربية، الإسكندرية.

عبد الرحمن، احمد (2009)، تفسـير العقد ومضـمون الالتزام العقدي وفقاً لقواعد الإثبات دراســة فقهية وقضائية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

العبودي، عباس (2005)، أحكام قانون الإثبات المدني، دار الثقافة، عمان.

الفقي، محمد (2008)، فقه المعاملات دراسة مقارنة، دار المريخ للنشر، الرياض.

محمود، حسني (1988)، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة.

منصور، محمد، (2006)، الاثبات التقليدي والإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

المقاطع، محمد (2015)، الوسيط في النظام الدستوري الكويتي ومؤسساته السياسية، الكويت.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948

النوافلة، يوسف، (2012)، الإثبات الإلكتروني في المواد المدنية والمصرفية- دراسة مقارنة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

هندي، أحمد، (2014)، التقاضي الإلكتروني لاستعمال الوسائط الالكترونية في التقاضي دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

- الرسائل العلمية

أبو طير، شادي (2017)، شكل النظام القضائي في الإسلام دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، الخليل.

بن عمراني، محمد. فروحات، سليمان (2018)، مبدأ المواجهة بين الخصوم وأثره في المحاكمة العادلة "دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي"، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

بوشيبان، زهير (2023)، الحق في اللجوء إلى القضاء، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

حاج علي، آلاء، (2013)، التنظيم القانوني لجهات التصديق على التوقيع الالكتروني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس.

خشاب، بدرة، (2022)، التقاضي الإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر.

الدباس، لين (2021)، أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية في المسائل الحقوقية وفقاً للقانون الأردني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

السايس، ابتسام. نيلي، صفاء. (2020). وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

الشايب، عبد الله، (2005)، التنظيم القانوني لبرنامج الحاسب الآلي في التشريع الأردني، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

عبد الرزاق، خوجة (2013)، ضمانات المحاكمة العادلة أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

عمر، فارس (2004)، التبليغات القضـائية ودورها في حسـم الدعوى المدنية-دراسـة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل.

علي، أســـامة (2010)، التنظيم التشـــريعي والتعاقدي للتجارة الإلكترونية وآثارها على الخدمات المصرفية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر.

الكرعاوي، نصيف (2014)، التقاضي عن بعد، رسالة ماجستير، جامعة بابل.

- الأبحاث العلمية

الادريسي، جادالله (2022)، التقاضي الرقمي والمحاكمة الافتراضية، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، طنجة، ص431.

اوتـاني، صـــفـاء، (2012)، المحكمـة الإلكترونيـة "المفهوم والتطبيق"، مجلـة جـامعـة دمشـــق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع1، ص188.

أيكدض، عبد الوافي. المحكمة الرقمية والنظم المعلوماتية لوازرة العدل، مراكش، ب.ت.

براك، أحمد (2024)، التقاضـي الجنائي الإلكتروني بين اعتبارات العدالة الناجزة ومقتضـيات المحاكمة العادلة، بحث معد للمشاركة في المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرين، جامعة المنصورة، مصر.

بلا، حمادي (2023)، متطلبات تفعيل المحكمة الرقمية، مجلة الباحث للدراســات القانونية والقضــائية، ع54.

بنار، مراد، (2018)، التقاضـي عبر الوسـائط الإلكترونية في التشـريع المغربي والمقارن، مجلة القانون والأعمال، ع17.

بيني، نجلاء (2024)، ضمانات المحاكمة العادلة والتقاضي الإلكتروني، ع63، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية.

ترجمان، نسيمة. (2019). آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية في جامعة يحيى فارس، الجزائر.

التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى لعام 2022، رام الله.

الجازي، جهاد (2021)، التقاضي عن بعد نحو قضاء إداري إلكتروني في المملكة العربية السعودية، مجلة علوم الشريعة والقانوني، ع3.

جعفر، حاتم (2015)، دور التقاضي الإلكتروني في رسم وتطوير العدالة "قراءة في الوقاع الحالي والنتائج المترتبة، مؤتمر المناخ القضائي لدعم الاستثمار، الإسكندرية.

جيماوي، نبيلة (2023)، حق اللجوء إلى القضاء الإداري في الجزائر بين النص والضمانات، مجلة الفكرة القانوني والسياسي، ع1.

حسين، محمد (2022)، المعايير الدولية في مجال إدارة الوثائق والرقمنة والإفادة منها في إجراءات عمليات التحول الرقمي للأرصدة الوثائقية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، ع11.

الخرساني، سامي (2021)، الصعوبات القانونية والعملية في التقاضي عن بعد: المغرب نموذجاً، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، اليمن.

رابح، وهيبة (2017)، خصوصية إجراءات التقاضي الكترونياً، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، م1، ع2.

رافانيل سيساسك، مجلة الجودة السويدية، 2023.

الرشدي، هشام (2023)، التحول الرقمي لمرفق العدالة بالمغرب، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والإدارية، ع22.

رايس، محمد،(2014)، حجية الاثبات بالتوقيع الإلكتروني طبقاً لقواعد القانون المدني الجزائري الجديد، المجلة الجزائرية، ع1.

الساعدي، قصي. (2019)، التقاضي الإلكتروني، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية.

سـرحان، عقيل، فاضـل، اسـعد (2008)، البريد الإلكتروني –دراسـة مقارنة، مجلة القانون المقارن، ع57.

السملي، معاذ (2023)، الجوانب الاجرائية في التقاضـي الإلكتروني، ع12، المجلة العربية للمعلوماتية وامن المعلومات، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر.

شرون، حسينة (2013)، ضـرورة تدعيم مبدأ مجانية القضـاء لكفالة الحق في التقاضـي، مجلة الاجتهاد القضائي، ع9.

شـــرون، حســـينة (2021)، التوقيع الإلكتروني كآلية لتوثيق المعاملات الإلكترونية، مجلة الاجتهاد القضائية، م13، ع02.

صـعابنة، محمد (2016)، مدى حجية الشـهادة عبر الوسـائل الإلكترونية في قانون البينات الفلسـطيني، مجلة جامعة الأزهر، عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكم.

الصـافي، هشـام (2020). إلكترونية القضـاء الإداري بين النظرية والتشـريع، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر.

عامر، رباب، (2019)، التقاضـي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسـانية، ع25.

عبد الرحمن، الصادق. القدال، حسام، (2019)، الأرشفة الإلكترونية المتطلبات والمعوقات دراسة حالة جامعة الخرطوم، حولية المكتبات والمعلومات، ع3.

عبد القادر، محفوظ (2021)، التقاضـــي الإلكتروني في التشـــريعات المقارنة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، الجزائر، م12، ع03-2021.

عبد القادر، محفوظ ، ســويقي، حورية (2015)،انعكاســات المعلومات على الوظيفة القضــائية للدولة، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، ع3.

عبد الكريم، عبداللاوي، (2016)، التوقيع الإلكتروني، مجلة منازعات الأعمال، ع19.

عبيد، حسام (2019)، فكرة التبليغ القضائي الإلكتروني، ص34، مجلة دراسات البصرة، البصرة.

عصــام، أحمد (2021)، أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصــاص القضــائي في منازعات التقاضــي الإلكتروني، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، الإسكندرية، ع1.

العطار، أحمد (2002)، حق الإنسان في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ع2، جامعة عين شمس.

العلوه، أيمن (2021)، العلنية أمام المحاكم الإلكترونية، ع23، مجلس جامعة البعث، جامعة دمشـــق، ص33.

الغانم، عبد العزيز (2016)، المحكمة الالكترونية دراســـة تأصـــيلية مقارنة، اطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الاغوات، شيرين، (2022)، مزايا الأرشفة الإلكترونية وعيوبها، المجلة العربية للنشر العلمي، ع50.

فوزي، محمد، البغدادي، أحمد (2022)، القضـــاء الرقمي والمحاكم الافتراضـــية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، ع1، ج2.

القثامي، إيمان. (2021). التقاضــي عن بعد "دراســة فقهية تطبيقية على النظام الســعودي"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات، ع84.

الكعبي، هادي (2016)، مفهوم التقاضـــي عن بعد ومســـتلزماته، مجلة المحقق العلمي للعلوم القانونية والسياسية، العراق، ع1.

محمود، أحمد. (2021)، نحو إجراءات مختصـــرة لدعاوى المطالبات الصـــغيرة في قانون المرافعات المصري، وزارة العدل المصرية، القاهرة.

محمود، أشـرف (2020)، المحاكم الإلكترونية في ضـوء الواقع الإجرائي المعاصـر، مجلة الشـريعة والقانون، ج3، ع35.

محمود، سـيد (2017)، نحو الكترونية القضـــاء المدني الإماراتي، مجلة الحقوق عين شـــمس، مؤتمر القانون والتكنولوجيا.

مرسـى، أحمد (2021). مهارات استخدام شبكة مؤتمرات الفيديو عن بعد اللازمة لأخصـائي تكنولوجيا التعليم، مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للعلوم التربوية، مصر.

المسـاعدة، نائل (2012)، الكتابة في العقود الإلكترونية في القانون الأردني، مجلة الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

مشـهداني، هاشـم، (2021)، التقاضـي الإلكتروني والتحكيم الإلكتروني، قواعده وإجراءاته، معهد جامعة فلسطين الأهلية للدراسات والأبحاث.

مشعل، سلام. وسائل الدفع الالكترونية، مجلة كلية الحقوق في جامعة النهرين، (2008).

مصدق، فطيمة (2020)، التصديق الإلكتروني كوسيلة حماية التوقيع الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ع1.

المعمري، محمد (2021)، التقاضـــي الإلكتروني –دراســـة مقارنة، مجلة الوقائع القانونية، ع12، ص188.

منديل، أسعد. (2014). التقاضي عن بعد دراسة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. ع21.

الناظر، رنين (2022)، الحق في التقاضـــي بين النظرية والتطبيق – فلســـطين نموذجاً، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، ع4.

النقيبي، علي، سميران، محمد(2023)، التقاضي الإلكتروني في قضاء دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية.

نور الهدى، قادري (2023)، الشهادة الإلكترونية وحجيتها في الإثبات، مجلة الفكرة القانوني والسياسي، ع1.

ياكر، الطاهر. (2023). التقاضي الالكتروني بين الضرورة المعاصرة وواقع النصوص القانونية، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خميس مليانة، ع02.

- التشريعات

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

اتفاقية حقوق الطفل

الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية

القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003.

قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم 24 لسنة 1988 وتعديلاته.

قانون الاونستيرال بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

قانون البينات الفلسطيني في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001 وتعديلاته، الجريدة الرسمية، العدد 38.

قانون اتحادي رقم (1) لسنة 2006م في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي.

قانون المملكة المغربية رقم 20-43 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

قانون رقم 15 لسنة 2004 بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001، الوقائع الفلسطينية، العدد 38.

المعلومات المصري، الجريدة الرسمية، عدد 17، 2004.

قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري رقم (15) لسنة 2004م.

قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012.

قانون المعاملات الإلكترونية الأردني لسنة 2015.

القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017م بشأن المعاملات الإلكترونية، الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز (14).

القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز (16).

القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز (16).

القرار بقانون رقم (38) لسنة 2021م المنشور في الوقائع الفلسطينية، العدد (186).

نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية رقم (95) لسنة 2018.

- الأحكام القضائية

حكم محكمة النقض الفلسطينية رقم 2016/906

حكم محكمة النقض الفلسطينية رقم 2017/774

- المقابلات الشخصية:

عساف، رائد (2024/04/24)، مقابلة شخصية، قاضي المحكمة العليا، رئيس المكتب الفني في مجلس القضاء الأعلى.

- المواقع الإلكترونية

www.kvalitetsmagasiner.se

www.labs.ece.uw.edu

www.othman.ps

www.regeringen.se

www.uncitral.un.org

www.wustl.edu

- المراجع الأجنبية

Article(4/c), UNITED NATIONS CONVENTION ON THE USE OF ELECTIONIC COMMUNCATIONS IN INTERNATIONAL CONTRACTS.

Abstract

The emergence of electronic litigation represents a contemporary paradigm shift within legal and legislative spheres, fundamentally capitalizing on the extensive use of communication technologies, information systems, and all forms of digital media to serve the interests of the judiciary. However, the adoption of electronic litigation encounters some resistance due to the novelty of the concept and the challenge of departing from traditional legal procedures. Hence, the researcher's objective, through this study, is to delineate the essence of electronic litigation and underscore the key elements and principles necessary for the implementation of an advanced electronic judicial system. This endeavor emphasizes the profound impact of such a system on safeguarding citizens' right to access justice. Accomplishing this involves elucidating the phenomenon and meticulously evaluating the feasibility of substituting conventional procedures with virtual attendance facilitated by contemporary communication technologies. As a culmination of the research, the investigator identifies a legislative void impeding the integration of electronic litigation, despite the pressing need in Palestine to surmount obstacles arising from the geopolitical landscape of the occupied territories. Electronic litigation empowers judges to deliberate on cases and initiate proceedings through modern electronic channels, enabling litigants to participate in hearings, access pertinent data remotely, thus obviating the necessity for physical court appearances. In light of these findings, the researcher advocates for staying abreast of technological advancements and leveraging the experiences of nations in refining their judicial frameworks and implementing electronic litigation protocols to fortify citizens' access to justice. This necessitates the amendment of procedural laws to align with contemporary realities and ensure the realization of this fundamental objective.